

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9299

الخميس، 30 آذار/مارس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد فرنانديز (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوماكوف

إكوادور السيد غروس بوسو

البنان السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيدة الشامسي

البرازيل السيدة جورنادا

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد شو يوانجو

غابون السيدة كامبانغوي أنكاسا

غانا السيدة كوركواي

فرنسا السيد موروغاسو

مالطة السيدة كاسار

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد برادي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة كامرون

اليابان السيد تامورا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى

الأمم المتحدة (S/2023/148/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-09259 (A)



استُؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

من النزاعات إلى الاستبعاد الظالم لمجموعات الأقليات من السلطة والفرص والخدمات والأمن - وهي أوجه عدم مساواة فرضت خلال الحقبة الاستعمارية. فمن خلال دعم الحقوق الإنسانية للأقليات يمكن حفز التنمية ومنع نشوب النزاعات اليوم. ويعد التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات عن الصلة بين منع نشوب النزاعات وحماية الحقوق الإنسانية للأقليات (A/HRC/49/46) مساهمة هامة في هذه المناقشة.

وينبغي للمناقشات ذات الصلة في إطار هيئات الأمم المتحدة، بما فيها لجنة بناء السلام، أن تنتظر أيضا في الآثار الإيجابية لترتيبات الحوكمة الداخلية التي تلبّي تطلعات المجتمعات المعنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما تساهم أشكال الحكم الذاتي واللامركزية ونقل الصلاحيات في دعم الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وكما يشير التقرير عن سبل تحقيق السلام المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي السلام فقد أثبتت تلك التدابير فعاليتها في الحد من النزاعات المحلية العنيفة في كثير من الحالات. وبواسطة نقل الصلاحيات بشكل هادف نخلص المجتمعات المهمشة من المظالم التي من شأنها أن تساعد على تعزيز الجماعات المسلحة وزيادة قوتها ونفوذها في مناهضة أشكال الحوكمة السلمية.

بالتعاون مع الشركاء الأكاديميين في معهد ليختنشتاين لتقرير المصير استكشفت ليختنشتاين لسنوات عديدة إمكانيات اللامركزية ونقل تقرير المصير - الذي كثيرا ما يشار إليه باسم "الأشكال الداخلية لتقرير المصير" إلى المجتمعات المحلية المعنية داخل حدود الدول. تحقيقا لتلك الغاية، أصدرنا دليل منع نشوب النزاعات وحلها في إطار تقرير المصير، يحدد مجموعة من الممارسات للدول والوسطاء وغيرهم، فضلا عن دراسات حالات إفرادية للنزاعات وعمليات السلام ذات الصلة. ويسلط الدليل الضوء على أهمية هياكل الحكم التي تدعم الحقوق الإنسانية للأقليات ويناقش كيف يمكن ممارسة السلطة محليا باعتبارها تدبيرا لمنع نشوب النزاعات وإنهاءها بطرق مستدامة. ونتطلع إلى متابعة مناقشة اليوم الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء تعليقاتهم بعد انقضاء ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نتفق تماما مع تحليلكم، سيدي الرئيس، على أن زيادة التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات وأنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار التاريخ السياسي للقارة عند قيامنا بذلك. اليوم نود أن نؤكد أهمية الحوكمة الشاملة واللامركزية عند الاقتضاء لمنع نشوب النزاعات.

لقد خلف فرض الحدود المصطنع أحد أكثر موروثات الاستعمار إشكالية وتعقيدا، حيث كانت السياسات التي أدت إلى فرض تلك الحدود مدفوعة بمصالح جيوسراتيجية دون أي اعتبار للهويات والتطلعات المتنوعة لأولئك الذين يعيشون داخل تلك الحدود. نتيجة لذلك كانت قدرة أي دولة على البقاء في المستقبل مجرد فكرة لاحقة في أحسن الأحوال. علاوة على ذلك، جعلت آليات الحكم المركزية التي أنشئت لأجل تيسير استغلال الحيازات الاستعمارية من الصعب على الدول فيما بعد الاستعمار أن تنشئ أشكالا مستدامة من الحكم الذاتي. ومما لا شك فيه أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية بأن تنص في نظامها التأسيسي على مبدأ احترام الحدود القائمة عند تحقيق الاستقلال قد جنب القارة إراقة الدماء بسبب النزاعات الانفصالية. لكنه طرح أيضا على الدول المستقلة حديثا أسئلة معقدة بشأن الصلة بين التنوع الاجتماعي والسلام والاستقرار، لا سيما وأن الصلة بين التنوع والسلام لم تخضع للدراسة الكافية غير أنها هامة لكفالة تحقيق السلام المستدام. ولدى معالجة هذه المسائل ينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشجع الدول على دعم الحقوق الإنسانية لمجموعات الأقليات بوصفها وسيلة لتعزيز منع نشوب النزاعات. تعود جذور الكثير

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر موزامبيق على

عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وتروّسها.

إن إيجاد عالم خال من النزاعات حلم نتشاطره جميعا ونتطلع إلى تحقيقه. إننا نشارك في مناقشة اليوم المفتوحة لنؤكد مجددا - في سياق أفريقيا - دعم الفلبين القوي لذلك الحلم: إسكات البنادق لكي تتعم أفريقيا بالسلام والاستقرار وأن تكون خالية من النزاعات فضلا عن تخليصها من الحروب والنزاعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية.

يسرنا أن نلاحظ أن التوقعات الاقتصادية لأفريقيا جيدة. وفي واقع الأمر فإن التصدي للنزاع يعدّ وسيلة لحفز التحول الاقتصادي، خاصة بعد الجائحة. ووفقا لبنك التنمية الأفريقي لا تزال الاقتصادات الأفريقية مرنة مع توقعات مستقرة في عامي 2023 و 2024 على الرغم من تشديد الشروط المالية عالميا. ويقدر البنك أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا سيستقر عند نسبة 4 في المائة في العامين المقبلين ما يعني ارتفاعا من 3,8 في المائة في عام 2022. وتصيف التقديرات أن القارة قد تستفيد من ارتفاع الطلب على سلعها حيث تبحث البلدان عن بدائل للغذاء والطاقة.

إن التحديات المتعلقة بجعل أفريقيا خالية من النزاعات وذات منحنى تقديمي هائلة ومعقدة. عليه نشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لكي تكون أفريقيا خالية من النزاعات وأن يتسنى لها تعزيز المؤسسات الديمقراطية بوصفها لبنات لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة. ونشيد بتصميم الاتحاد الأفريقي على تحويل أفريقيا إلى قارة متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية، وذلك من خلال خطته ذات الرؤية المسماة "خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبوا إليها". إن تحقيق التطلع إلى أفريقيا الخالية من النزاعات يكمن في الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء وشعوبها ومؤسساتها.

كما نقدر دعم الأمم المتحدة القوي لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، من خلال القرار 2457 (2019)، الذي رحب بتصميم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من النزاعات وتهيئة الظروف المواتية لنمو القارة وتنميتها وتكاملها. ونقدر المساهمة الهامة التي تقدمها الأمم المتحدة بدعمها السياسي والتقني واللوجستي الواسع النطاق لجهود الاتحاد الأفريقي في الوساطة وتنفيذ اتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو ومالي وجنوب السودان والسودان. كما ننوه بالجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمعالجة عدم الاستقرار في الصومال. ونشير إلى أن نصف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الاثنيتي عشرة في جميع أنحاء العالم موجودة في أفريقيا - في أبيي، وهي منطقة متنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، وهي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وفي مالي، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وفي جنوب السودان، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وفي الصحراء الغربية، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

إن التطبيع هو عنصر بالغ الأهمية في خطة عام 2063 ومبادرة إسكات البنادق. في الفلبين، يعد التطبيع عاملا مهما لعملية السلام والتنمية في منطقة بانجسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة، في جنوب الفلبين. وتهدف هذه العملية، إلى تحقيق تحول سلس لأفراد القوات المسلحة الإسلامية في بانجسامورو ليصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع، وذلك من خلال توفير برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من ثمار السلام. وتعتقد الفلبين أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين اللذين محورهما الإنسان إلا عندما تُلبي الاحتياجات والتطلعات الأساسية لجميع الأفراد، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات. والفلبين مستعدة لتبادل أفضل ممارساتها بشأن التطبيع مع الاتحاد الأفريقي، استنادا

والتحديات الأخرى داخل القارة. وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تهنيئ المسلمة، بما في ذلك برنامج جبهة مورو الإسلامية للتحرير المتدرج لتسريح قواتها، حتى يتم استخدامها مرة أخرى. إن التطبيع، بما في ذلك التسريح، يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال الحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة ومنع المفسدين المحتملين من تقويض عملية السلام. ومع ذلك، يواجه التطبيع أيضا العديد من التحديات، مثل التأخير الناجم عن مرض فيروس كورونا، وعدم كفاية تقديم المساعدة الموعودة لأفراد القوات المسلحة الإسلامية في بانجسامورو، وانعدام الثقة بين الجماعات المتنافسة، والآثار الجسدية لتغير المناخ.

كما أنه لا بد للمرء من التأكيد على أن للمجتمع الدولي أيضا دورا داعما يؤديه، وهو تقديم المشورة اللازمة، عند التماسها، والدعم اللازم، عند الطلب، من جانب المنطقة المتضررة. وإذا اتفقت على ذلك جميع الأطراف المعنية على نحو متبادل، فغالبا ما تكون الشراكات التي تضم دول المنطقة والمنظمات الإقليمية، من ناحية، والدول من خارج المنطقة والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، من ناحية أخرى، هي التي تساعد على إرساء الأساس وتوليد الزخم للحلول المستدامة. وفي هذا السياق، تود تايلند أن تطرح النقاط الأربع التالية فيما يتعلق بموضوع "السلام والأمن في أفريقيا: أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق".

أولا، ترحب تايلند بمبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2030 وبخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية بشأن هذه المسألة، وكلاهما رحب بهما مجلس الأمن في قراره (2019) 2457. ونؤيد حقيقة أن المبادرة تملكها أفريقيا وتقودها أفريقيا وتتبع نهجا شاملا يسعى إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفريقيا، ومن أجل الأفارقة.

ثانيا، تعتقد تايلند أن الفهم الجيد للعلاقة بين السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري أمر هام للتغلب على التحديات في أي منطقة، بما في ذلك أفريقيا - من وجود مؤسسات سياسية فعالة إلى

إلى خبرتها في منطقة بانجسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة، بما في ذلك برنامج جبهة مورو الإسلامية للتحرير المتدرج لتسريح قواتها، حتى يتم استخدامها مرة أخرى. إن التطبيع، بما في ذلك التسريح، يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال الحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة ومنع المفسدين المحتملين من تقويض عملية السلام. ومع ذلك، يواجه التطبيع أيضا العديد من التحديات، مثل التأخير الناجم عن مرض فيروس كورونا، وعدم كفاية تقديم المساعدة الموعودة لأفراد القوات المسلحة الإسلامية في بانجسامورو، وانعدام الثقة بين الجماعات المتنافسة، والآثار الجسدية لتغير المناخ.

ويسرنا أن نشير إلى أننا، خلال 60 عاما من ارتباط الفلبين بحفظ السلام، حافظنا على التزامنا بتحقيق السلام، بما في ذلك الإسهام في قضية السلام في أفريقيا. ومنذ أن أرسلنا حفظة السلام لأول مرة إلى الكونغو في عام 1963، خدم حفظة السلام الفلبينيون أيضا في أبيي وبوروندي وكوت ديفوار ودارفور وليبيريا وجنوب السودان والسودان. واليوم، يعمل عدد متواضع من حفظة السلام الفلبينيين مع بعثات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ونحن ملتزمون بزيادة وجود الفلبين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع زيادة مشاركة النساء. وهذا التزام نخطط لتنفيذه كجزء من إسهامنا في تحقيق هدف أفريقيا الخالية من النزاعات. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الفلبين ستظل دائما شريكا لأفريقيا من أجل السلام والتنمية اللذين محورهما الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نشيد بموزامبيق، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة الهامة.

وليست مبادرة إسكات البنادق سوى مثال هام على إنجازات الاتحاد الأفريقي، الذي لا يزال مثالا رائدا لمنظمة إقليمية نجحت في تعزيز النهج الإقليمية للتصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن

وفي الختام، تعنقد تايلند أن الدعم الدولي ينبغي أن يستمر لمبادرة إسكات البنادق والشراكات مع الاتحاد الأفريقي ومختلف المبادرات من أفريقيا، بل وأن يتعزز بغية المساعدة على تأمين حلول مستدامة للسلام والأمن والتحديات الأخرى داخل أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شيتشرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب بولندا باقتراح موزامبيق عقد مناقشة مفتوحة بشأن أثر السياسات الإنمائية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق.

إن مناقشتنا اليوم تقودنا جميعاً إلى التفكير في التدابير الملموسة التي يلزم اتخاذها بغية تحقيق الهدف النبيل المتمثل في وضع حد لمختلف النزاعات الأفريقية، بغية إحداث تغيير كبير في حياة الناس العاديين في جميع أنحاء القارة. ومن هذا المنطلق، أود أن أشدد على خمس نقاط محورية:

أولاً، نحن بحاجة إلى العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. يوفر هذان المخططان المتكاملان والمتعاضدان الطريقة الواقعية الوحيدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وخلصت الدراسة التي قُدمت في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الشهر الماضي إلى أن أفريقيا يجب أن تحافظ على معدلات نمو سنوية لا تقل عن 7 إلى 10 في المائة إذا أريد تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يعني أننا بحاجة ماسة إلى التوصل إلى نهج جديدة لمضاعفة الأرقام الحالية. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام، فرصة فريدة لإعطاء زخم متجدد وإظهار التزامنا الجماعي في هذا الصدد.

ثانياً، نحن بحاجة إلى بناء القدرة على الصمود. ونشير مع القلق إلى أن البيئة العالمية قد تغيرت تغيراً جذرياً في السنوات الأخيرة. إن أوجه الضعف القائمة قد ازدادت لا غير، بينما ظهرت تحديات جديدة، لا سيما في أفريقيا. وتعنقد بولندا أن إحدى الطرق لتحقيق المزيد من

تعزيز التنمية المستدامة؛ ومن الحكم الرشيد إلى تعزيز القدرة على الصمود والوحدة في المجتمعات؛ ومن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى ضمان احترام التنوع والتسامح. وتسهم كل تلك العوامل في تهيئة الظروف المواتية للسلام والأمن المستدامين. وبدون إحراز تقدم في مكافحة الجوع والفقر والمرض، ستتضاءل فرصة تحقيق السلام الدائم وإسكات المدافع.

ثالثاً، إن تلبية احتياجات الناس من خلال تمكين الناس - اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً - أمر أساسي لتحقيق حلول مستدامة، من خلال التعليم وتنمية المهارات، وتحسين فرص الحصول على التمويل والرعاية الصحية، وتعزيز المشاركة في صنع القرار على الصُّعد المحلية ودون الإقليمية والوطنية. إن تمكين الناس يزيد من احتمال استمرار العمليات المتشابهة للسلام والتنمية المستدامة والأمن البشري، سواء على مستوى المجتمع المحلي أو المستوى الوطني. ولهذا السبب فإن تايلند، إما من خلال وكالة تايلند للتعاون الدولي أو من خلال حفظة السلام التابعين لها في بعثات الأمم المتحدة، كما هو الحال في جنوب السودان، تقوم بإدماج التعاون التقني وبناء القدرات اللذين محورهما الإنسان في برامجها مع البلدان الأفريقية. وتلك البرامج مدفوعة دائماً باحتياجات المجتمع المحلي، كما هو الحال في مجالات الزراعة والمياه وإدارة الأراضي، لأن هذا هو ما يريدونه، وليس ما نريده نحن، وهو ما ينبغي أن يكون.

رابعاً وأخيراً، سيكون من المفيد وجود تفاعل إقليمي قوي ومتعدد الأطراف، يكمل الجهود الوطنية في التصدي لتحديات السلام والأمن. وقد أثبتت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أنها مثال ناجح، وكذلك التعاون الدولي دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكات الدولية لدعم المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. ويمكن عمل المزيد في الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق في المنظمة بين الهيئات الرئيسية مثل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، على سبيل المثال، ومع المنظمات الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية عند الحاجة.

رابعاً، أهمية نهج الترابط الثلاثي - أي تعزيز الروابط بين الجوانب الإنسانية والإنمائية وجوانب السلام في بناء السلام والاستجابة للتهديدات المتصلة بالمناخ. وبما أن السلام والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإن بناء القدرة الفعالة على الصمود في مواجهة الاضطرابات ذات المنشأ الطبيعي والبشري أمر بالغ الأهمية. وهذا أمر واضح، ولكنه لا يزال جديراً بالذكر: فمن دون تنمية مستدامة، لا يمكن أن يكون هناك سلام، والعكس صحيح، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون سلام.

وأخيراً، يجب أن نبني قدرات الدولة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية تعزيز مؤسسات الدولة وهياكل الحوكمة، ودعم سيادة القانون وتشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية. ونود أيضاً أن نشدد على ضرورة منع الأطراف الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون وجماعات الجريمة المنظمة والمرتبقة، من تحاشي الرقابة التقليدية للدولة ونشر تلك الأطراف لنفوذها. وينبغي النظر إلى مؤسسات الدولة القوية القادرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وحماية الحدود الوطنية، وإقامة العدل، والسيطرة على تدفقات الأسلحة، بوصفها شرطاً مسبقاً لإعادة الاستقرار وصون التنمية الطويلة الأجل.

وفي الختام، أودّ أن أطمئن مجلس الأمن إلى أن بولندا ستظل ملتزمة بدعم السلام والأمن في أفريقيا. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق شرطاً أساسياً لضمان التنمية العادلة والشاملة. وهذا بدوره سيقربنا من عالم يسوده السلام والأمن، في مستقبل نصبو جميعاً إليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر موزامبيق على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

وبالنسبة للمكسيك، من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن تحليل الآثار السلبية للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها. تغذي هذه الأسلحة النزاعات المسلحة والجريمة

الاستقرار هي تعزيز الترابط المرن واستعادة الثقة في تعددية الأطراف والشرائط الدولية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، اقترحنا قراراً للجمعية العامة بعنوان "بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الترابط الإقليمي والأقليمي بين البنى التحتية" (A/77/L.59)، والذي من المقرر اعتماده بتوافق الآراء في الأسابيع المقبلة. ومن أجل ضمان استجابة أفضل للصدمات المحتملة في المستقبل، فإن من الأهمية بمكان الاستثمار في البنى التحتية الجيدة والقادرة على الصمود ودعم بناء قدرات البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات المستمرة من مختلف الأنواع، ولا سيما في مجالات الصحة العالمية، وحل النزاعات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن تغير المناخ.

وقد شدد رئيس جمهورية بولندا، السيد أندريه دودا، على الحاجة إلى دعم طويل الأجل للحد من أوجه ضعف البلدان النامية أمام الأزمات الخارجية، مثل الغذاء والطاقة والمناخ، وذلك في بيانه في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المعقد في الدوحة قبل بضعة أسابيع فقط.

ثالثاً، يجب أن نتصدى للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويمكن القول إن القارة الأفريقية هي أكثر مناطق العالم عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. ولا يمكن تحقيق أفريقيا خالية من النزاعات دون الاعتراف بالصلة التي لا يمكن إنكارها بين المناخ والسلام والأمن.

وفي الأسبوع الماضي، أتاحت لنا الفرصة للمشاركة في أول مؤتمر للأمم المتحدة للمياه منذ ما يقرب من خمسة عقود، حيث استطعنا أن نسهم مباشرة عن الإجهاد المائي ومخاطر مثل الجفاف والفيضانات. ويمكن القول إن التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة هو أحد دوافع النزاعات والعنف القبلي وانعدام الأمن الغذائي. وندعو مجلس الأمن إلى الاعتراف بالآثار الأمنية لتغير المناخ وتقييمها على النحو الواجب. فلن نتمكن إلا حينئذ من التصدي حقاً لمشكلة ندرة الموارد من منظور منع نشوب النزاعات.

مبادرة لمنع توريد الأسلحة إلى الجهات الفاعلة المسؤولة عن العنف في هايتي والتي اعتمدها المجلس بوصفها القرار 2653 (2022). ويبرز كل من ذلك القرار والقرار 2616 (2021) الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي براً وبحراً وجواً للتصدي للاتجار بالأسلحة وتحويل وجهتها.

ونؤكد من جديد أن من مسؤولية جميع الدول، ولا سيما الدول المنتجة، تعزيز الأطر الدولية القائمة بشأن تحديد الأسلحة، إذا أردنا حقاً النهوض بالهدف المشترك المتمثل في جعل المجتمعات خالية من العنف. فلا تنمية ممكنة من دون هذه الأطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أتقدم بخالص الشكر والتقدير لبعثة موزامبيق على تنظيم هذا الاجتماع الهام. كما أهنئكم، سيدي الرئيس، على إتمام رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس الجاري.

إن مبادرة إسكات البنادق بما تمثله من تطبيق عملي لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وما تعبر عنه من مسعى أفريقي دؤوب لتحقيق السلم والأمن في القارة، إنما هي تجسيد لوعي دولنا الأفريقية بأهمية الاستقرار والسلم والأمن لخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يكفل للشعوب الأفريقية التي طالما عانت من الآثار الممتدة للنزاعات الاستفاداة من الثروات الأفريقية والإمكانات الهائلة. كما تمثل المبادرة حجر الزاوية لبنية السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى بعض الجهود المصرية للمساهمة في تحقيق المبادرة وأمن واستقرار القارة.

أولاً، عملت مصر على دعم مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا منذ إطلاقها في عام 2013. كما دعمت تمديد تنفيذها حتى عام 2030. وسارعت باتخاذ خطوات عملية على المستوى المؤسسي، ربما أهمها المبادرة بطرح إنشاء وحدة مؤسسية لدعم الوساطة والوقاية من النزاعات بهيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما ساهمت مصر في إرساء دعائم

المنظمة. وتؤدي إلى تفاقم موجات العنف في جميع أنحاء العالم، وتدمر النسيج الاجتماعي، وتقوض السلام والأمن والتنمية. ونأسف لأن أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي هما المنطقتان اللتان تعانيان أكثر من غيرهما من هذه الآفة، حيث توجد أعلى معدلات العنف والوفيات الناجمة عن هذه الأسلحة، على الرغم من أن المنتجين الرئيسيين لهذه الأسلحة ليسوا في هاتين المنطقتين ولا يبدو دائماً أنهم على استعداد لتحمل نصيبهم من المسؤولية.

وتتوّه المكسيك بالتقدم المحرز من خلال مبادرة إسكات البنادق بوصفها عنصراً أساسياً في سعي القارة الأفريقية إلى القضاء على النزاعات المسلحة. ونشيد بحقيقة أن هذه المبادرة سيتم تمديدتها حتى عام 2030 وستظل إحدى ركائز خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويتعين على مجلس الأمن أن يفعل الكثير لدعم هذه المبادرة والمبادرات المماثلة. يتطلب التصدي للتحديات المرتبطة بهذه الأسلحة التزاماً أكبر من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك شركات الصناعة التي تصنعها والتي تتخبط أيضاً في ممارسات تنطوي على إهمال. ويلزم تنظيم هذه الأسلحة بدرجة أكبر لمنع الاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يجعل من الممكن التصدي لهذه الظاهرة بطريقة شاملة تأخذ في الاعتبار كامل دورة الحياة للأسلحة وذخائرها، وبطبيعة الحال، تعزيز الإجراءات في جميع المحافل ذات الصلة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن مجلس الأمن اتخذ قرارين تاريخيين بشأن هذه المسألة: القرار (2015) (2220)، ومؤخراً القرار 2616 (2021)، الذي روّجت له المكسيك. يركّز هذا الأخير بشكل خاص على الاحترام الذي يستحقه حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. ويترجم انتهاك أحكام الحظر إلى توفر المزيد من الأسلحة في حالات النزاع وهو ما يتعين على المجلس أن يتعامل معه. وبعبارة أخرى، فإن هذه الأسلحة هي الأدوات اللازمة لإدامة النزاع.

ليست هذه الحالات حكراً على القارة الأفريقية؛ فما علينا إلا أن ننظر إلى هايتي التي تواجه هذا النوع بالذات من الحالات الحرجة. لهذا السبب شاركت المكسيك، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، في تقديم

من مسببات النزاع. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لدعم الجهود الأفريقية لإحلال السلم والأمن في القارة، تنفيذًا لمبادرة إسكات البنادق.

وأود أن أشير إلى بعض الخطوات التي تقترحها مصر.

أولاً، تكثيف التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالموضوعات الأفريقية، خاصة ما يتصل ببعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، بما يسمح باستفادة مجلس الأمن من الخبرات المتراكمة لدى مجلس السلم والأمن في منع وحل النزاعات في أفريقيا وضمان قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات تستند إلى تقييم دقيق للأوضاع على الأرض.

ثانياً، يتعين النظر مرة أخرى في مسألة تمويل بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام من خلال المساهمات المحددة والمقدرة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم المسؤوليات والمهام المتعددة التي تقوم بها هذه البعثات الأفريقية وتوفير مصدر تمويل مستدام لها.

ثالثاً، في ضوء تعدد الموضوعات ذات الصلة بأفريقيا على جدول أعمال مجلس الأمن، يتعين على مجلس الأمن تطوير آليات عمله بحيث تسمح بمنح البعثات الأفريقية دوراً أكبر في الموضوعات الأفريقية التي يتناولها المجلس، مع أهمية تكثيف التشاور مع تلك البعثات ومنحها الفرصة للتعبير عن شواغلها إزاء القرارات التي يتم اتخاذها والتي تؤثر بشكل كبير على الأوضاع فيها، بما يجعل المجلس أكثر تفاعلاً مع الدول الأفريقية وأكثر قدرة على اتخاذ القرارات. ومما نطلبه على ذلك الصعيد مسألة الاشتراك في مسؤوليات القائمين على الصياغة من جانب البعثات الأفريقية في الموضوعات الأفريقية بصورة مستدامة وفي كل الموضوعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية، التي عززتها مشاركة فخامة السيد فيليب نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق الشقيقة.

السلام في القارة من خلال عضويتها بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أربع مرات منذ تأسيس المجلس. وتسعى للحصول على عضويته للمرة الخامسة للفترة 2024-2026.

ثانياً، أعلنت مصر خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي عام 2019 عن بدء تنظيم منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة بشكل سنوي لمناقشة العلاقة الوثيقة بين تحقيق الأمن والاستقرار من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، مع بحث الأسباب الجذرية للنزاعات استناداً إلى مبدأ الحلول الأفريقية لمشكلاتنا الأفريقية. وتأكيداً على حرص مصر على دعم الجهود والاستقرار في أفريقيا، يتولى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي قيادة ملف إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات في الاتحاد الأفريقي، أو ملف بناء السلام كما نعرفه في الأمم المتحدة. كما تستضيف مصر مقر "مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات"، وكذلك "مركز الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب".

ثالثاً، عملت مصر خلال رئاستها للجنة بناء السلام للفترة 2020-2021 على إيلاء الاهتمام لجهود بناء السلام في أفريقيا وحشد الدعم لجهود التصدي لجائحة كورونا والتعافي منها في الدول المدرجة على جدول اللجنة، فضلاً عن تعزيز الدور الاستشاري للجنة لدى مجلس الأمن والجمعية العامة، خاصة في الموضوعات الأفريقية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الدول الأفريقية التي تتناولها اللجنة لتشمل مناطق لم يتم تناولها من قبل، مثل منطقة خليج غينيا، فضلاً عن تعزيز دور المرأة والشباب وانخراطهم في خطة بناء السلام في أفريقيا.

تظل قارتنا الأفريقية تواجه العديد من التحديات المتعددة الأبعاد في ظل عالم يتسم بالتعقيد والتشابك وواقع سياسي عالمي سريع التغير. فلا تزال الكثير من الدول الأفريقية لم تتعاف بعد من جائحة كورونا وآثارها. وعليها أن تتعامل اليوم مع الواقع الجديد الناجم عن تداعيات الحرب في أوكرانيا وتأثير ذلك على أمنها الغذائي، فضلاً عما تواجهه أفريقيا من تحديات الإرهاب والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وتغير المناخ، كما سمعنا من العديد من المتحدثين، وغيرها

1325 (2020) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي تلك المناسبة، شدد مجلس السلم والأمن على أهمية مشاركة المرأة مشاركة فعالة ومجدية في عمليات السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

رابعاً، قدمت المملكة المغربية تقريرها الوطني لسنة 2022 عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030. ويوثق التقرير إنجازات بلدي والتقدم الذي أحرزته في مختلف المجالات ذات الأولوية لآلية الرصد والتقييم التابعة لخارطة الطريق.

خامساً، إدراكاً من المملكة المغربية أنه لا سلام من دون تنمية أو تنمية من دون سلام، ووفقاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، فقد جعلت من تنمية قارتنا أولوية في سياستها الخارجية. وعليه، أبرم المغرب أكثر من 1 000 اتفاق شراكة مع البلدان الأفريقية الشقيقة في سياق تعاون فعال واستباقي بين بلدان الجنوب.

سادساً، يوفر معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات التدريب للدعاة الأفارقة من أجل مواجهة الفكر الظلامي والتطرف العنيف.

سابعاً وأخيراً، يشارك المغرب في عمليات الأمم المتحدة للسلام في القارة منذ الستينيات من القرن الماضي والتي تهدف إلى إنهاء النزاعات وإحلال السلام الدائم في أفريقيا.

ولئن كان حلمنا بأفريقيا تُسكت فيها المدافع بحلول عام 2030 لا يزال هدفاً واقعياً، يجب على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده لتحقيق ذلك الهدف. وأود أن أقدم ببعض المقترحات المحددة.

أولاً، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحلها. ويجب أن تتصدى إجراءاتنا للتحديات الأمنية والاقتصادية والمناخية والدينية والثقافية والجوانب الأخرى اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

إن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن يمثلان أساساً متيناً للتعاون بين المنظمتين، والذي يمكن أن يؤدي إلى إسكات البنادق بشكل فعال في أفريقيا على المدى الطويل.

وفي السياق نفسه، تحدد مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق الإجراءات والأهداف الرامية إلى وضع حد للنزاعات في أفريقيا. والمملكة المغربية مقتنعة بأن مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا تمثل إطاراً استراتيجياً لتحقيق الاستقرار والتسوية السلمية للنزاعات والتنمية في القارة.

ولا يزال المغرب، وهو حالياً عضو في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق الأمن من دون تنمية ولا التنمية من دون أمن. وفي هذا السياق، يركز بلدي أعماله على الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن والتنمية لضمان منع نشوب النزاعات، والأهم من ذلك، إدارتها وإعادة الإعمار بعد انتهائها. وأود أن أذكر بعض الإجراءات والمبادرات التي اتخذها بلدي في هذا الصدد.

أولاً، استضاف المغرب أول مؤتمر سياسي للاتحاد الأفريقي حول تعزيز الروابط بين السلم والأمن والتنمية في طنجة في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، مما سمح بإجراء مناقشات غير مسبقة حول التحديات التي لا تزال تواجه مسار أفريقيا نحو تحقيق التنمية، ولا سيما التحديات الغذائية والصحية والأمنية.

ثانياً، في إطار بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الحوكمة السياسية والممارسات الديمقراطية، نظمت المملكة المغربية، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، أول حلقة عمل تدريبية متخصصة لمراقبي الانتخابات على المدى القصير من الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه 2022.

ثالثاً، واقتناعاً منها بضرورة دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام، نظمت المملكة المغربية خلال رئاستها لمجلس السلم والأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2022، اجتماعاً بمناسبة ذكرى اتخاذ القرار

من الطبيعي أن يرحب المجلس بمبادرة إسكات البنادق، التي تركز على دوافع النزاع في أفريقيا ويسلم بالحاجة الملحة إلى معالجتها. ولا تزال هذه المبادرة بالغة الأهمية، لأنها تسلم بأنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون إحلال السلام ولا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن نعلن مرة أخرى تأييدنا لتعهد الاتحاد الأفريقي بتحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات في ضوء الأزمات المستمرة التي تؤثر تأثيراً شديداً على آفاق التنمية في العديد من البلدان والمجتمعات في القارة.

ولذلك، تظل إيطاليا، من خلال العمل المتعدد الأطراف والدعم الثنائي، ملتزمة بالمساهمة في الجهود الدولية والإقليمية الجارية لإسكات البنادق في أفريقيا. ونرى أن من المهم اتباع نهج شامل يتضمن التعاون الإنمائي ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وينبغي ألا يقتصر الدعم الدولي على التصدي لحالات الطوارئ المستمرة، بل ينبغي أيضاً أن يعالج التحديات الهيكلية والأسباب الجذرية للنزاع، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي وغياب سيادة القانون والتطرف العنيف. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل يمكن أن تستفيد من اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً.

أولاً، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، نود أن نؤكد على أهمية دعم المبادرات الرئيسية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في أفريقيا. فمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على سبيل المثال، لديها القدرة على حفز التحول الاقتصادي في القارة الأفريقية وتشجيع إيجاد فرص عمل أكثر وأفضل. كما نود أن نسلط الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه المنظومة الغذائية المرنة في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتمكين النمو المستدام. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستستضيف إيطاليا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لحظة تقييم مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية في روما في تموز/يوليه المقبل.

ثانياً، فيما يتعلق بتحقيق السلام من خلال تحقيق العدالة وإقامة المؤسسات القوية، من الأهمية بمكان تعزيز المشاركة في صنع القرار، وزيادة الشفافية والمساءلة، واستعادة الثقة في المؤسسات العامة.

ثانياً، من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع في أفريقيا.

ثالثاً، لقد تغيرت النزاعات في أفريقيا من نمط تقليدي إلى نمط مشاركة الجماعات الإرهابية والانفصالية فيها، مما يهدد السلامة الإقليمية للدول، فضلاً عن السلم والأمن الدوليين. لذلك نحن بحاجة إلى وقف هذه التهديدات والرد عليها لزيادة فرص تنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030، لا سيما عن طريق تفكيك هياكل تجنيد الإرهابيين وتمويلهم وآليات التلقين العقائدي التابعة لهم.

رابعاً، من الضروري مكافحة الفقر والجوع والإقصاء الاجتماعي. وتشكل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إطاراً مثالياً لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

خامساً، إن لتغير المناخ آثاراً مباشرة ومدمرة على السلم والأمن ويجب أن تؤخذ في الاعتبار في جميع استراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام الوطنية والقارية والدولية.

وختاماً، تظل المملكة المغربية ملتزمة التزاماً راسخاً بمبدأ عدم قابلية الأمن في أفريقيا للتجزئة. ولذلك، يكرر بلدي تأكيد التزامه بدعم السلام والأمن والتنمية والازدهار حتى لا يتخلف أحد عن الركب بحلول عام 2030، وبحلول عام 2063 سنتمكن من تحقيق الأهداف التي حددناها لمقرتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر موزامبيق على عقد هذه المناقشة وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تؤيد إيطاليا البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كرواتيا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

لقد سعى مجلس الأمن على مر السنين إلى تحديد أسباب النزاع التي تقضي إلى إطالة أمد العنف واستمراره في القارة الأفريقية. ولذلك

ولكي تحقق أفريقيا التطلعات المحددة في المبادرة، ينبغي ألا نكتفي بمجرد إنهاء الحروب والنزاعات، بل إن الأهم من ذلك هو إرساء الأسس التي ستقضي إلى توطيد السلام وتعزيز التنمية المستدامة. في سياق ما أوردته، أود التركيز على الجوانب الثلاثة التالية.

أولاً، لا بد من التركيز بصورة أكبر على بناء مؤسسات قادرة على الصمود وتعزيز الإدارة، وهو ما يقوم عليه إطار بناء السلام. وإصلاح قطاع الأمن هو أحد التدابير الحاسمة لتعزيز السلام وترسيخه في حالات ما بعد النزاع. كما أن مبادرات العدالة الانتقالية التي تتناول المسألة ضرورية للجمع بين المجتمعات المتضررة من النزاع لاتخاذ خطوة إلى الأمام بغية الحفاظ على السلام.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الدور الحاسم للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وكوريا، بوصفها عضواً قديماً العهد في لجنة بناء السلام، مسرورة بزيادة التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، ونحن على استعداد لدعم هذا التفاعل.

ثانياً، يود وفد بلدي أن يبرز أهمية اتباع نهج شامل بوصفه عاملاً تمكينياً للسلام والتنمية. والواقع أن الأصوات المتنوعة والفريدة من كل ركن من أركان مجتمعنا، بمن في ذلك للنساء والشباب وغيرهم من السكان المهمشين والمجتمع المدني، ستسهم حتماً في تعزيز وإثراء المسار نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

إن تمكين النساء والشباب أحد مجالات التعاون ذات الأولوية بين كوريا وأفريقيا المنصوص عليها في إطار التعاون الكوري الأفريقي 2022-2026. وستواصل كوريا العمل إلى جانب الاتحاد الأفريقي لدعم البرامج الإقليمية في ذلك الصدد.

وأخيراً، فإن الجهود التي ذكرتها ببساطة لا يمكن أن تؤدي ثمارها بدون تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام. ولهذا السبب نحتاج إلى النهوض بجميع الخيارات، بما في ذلك استخدام الأنصبة المقررة، لتمويل صندوق بناء السلام، فضلاً عن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن.

إن التعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة ينطوي أيضاً على إشراك المجتمع المدني والنساء والشباب في تعزيز ثقافة السلام. وفي ذلك الصدد، تشارك إيطاليا مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية لقانون التنمية في تعزيز حوار شامل داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال المؤتمر السنوي للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في روما.

وعلاوة على ذلك، وأخيراً، فيما يتعلق بمكافحة التطرف العنيف، إن تعزيز التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات لمواجهة التهديد الإرهابي أمر بالغ الأهمية. ولا يزال التهديد المتطور الناجم عن الإرهاب يشكل شاغلاً خطيراً وعقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والرخاء في أفريقيا.

وتشارك إيطاليا حالياً مع المغرب، والنيجر، والولايات المتحدة في رئاسة مجموعة التركيز الأفريقية التابعة للتحالف العالمي لمواجهة داعش، وهي جهد مدني لمكافحة الإرهاب تهدف إلى تعزيز قدرات الأعضاء الأفارقة في التحالف. وتؤدي إيطاليا أيضاً أنشطة المكاتب الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة موزامبيق على فترة رئاستها الناجحة لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة في الوقت المناسب. كما أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة هذا الصباح.

إن مبادرة إسكات البنادق المنبثقة عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 تطمح إلى إنهاء جميع الحروب والنزاعات والعنف الحساني. في عام 2020، مدد الاتحاد الأفريقي هذه المبادرة حتى عام 2030 نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا، ولكن يبدو أن السياق الجيوسياسي العالمي الحالي، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي والطاقة، فضلاً عن التحديات الناشئة، مثل أزمة المناخ، قد أدى إلى تفاقم الوضع المتردي بالفعل في المنطقة.

ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، نحتاج إلى اعتماد نهج كلي لبناء السلام، فضلا عن برامج إنمائية فعالة. والحكومة النمساوية، الملتزمة بتنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، تدعم الحوكمة الشاملة للجميع والديمقراطية وتتفقد سياستها الإنمائية على نحو متسق من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها. وأعتقد أنه سيكون من الأفضل إعطاء ثلاثة أمثلة محددة.

أولاً، تتعاون النمسا مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتعزيز أنظمتها لآليات الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها في القرن الأفريقي من أجل تعزيز التنبؤ بالتهديدات الأمنية عبر الوطنية ومنعها والتصدي لها، وزيادة قدرات الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام المدني، بما يعود بالنفع على أكثر من 10 000 مشارك إجمالاً.

ثانياً، من خلال برنامج التنمية المحلية من أجل توطيد السلام، تتعاون النمسا مع الشركاء لتحسين سبل عيش المجتمعات الريفية في المناطق المتأثرة بالنزاعات في موزامبيق. ويستفيد أكثر من 400 000 شخص من تحسين الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية العامة والتدريب المهني.

ثالثاً، تشارك النمسا أيضاً في بعثة الاتحاد الأوروبي في موزامبيق، التي توفر التدريب والدعم لحماية السكان المدنيين واستعادة الأمن في منطقة كابو ديلغادو.

والتزامنا بهذا النهج الترابطي الثلاثي هو أيضاً أساس عملنا الرامي إلى تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، سواء من خلال التوجيه الاستراتيجي أو من خلال نظام قوي للمنسقين المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية وقدرة المؤسسات على الصمود من أجل تقوية تماسك المجتمعات وتشجيع الإدماج والديمقراطية، فضلاً عن حقوق الإنسان، من أجل تقوية المجتمعات القادرة على الصمود المبنية على الثقة. ولذلك، ليس من المستغرب أن تركز النمسا بشكل خاص على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ما فتئت جمهورية كوريا مساهماً ثابتاً في صندوق بناء السلام منذ عام 2006، حيث تُوجت مساهمات هذا العام بمبلغ 4,3 مليون دولار. كما نفخر بأن ساهمنا بأكثر من 17 مليون دولار لأنشطة السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك 1,2 مليون دولار لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال هذا العام لتضيق فجوة التمويل التي تواجهها.

هناك سبب يجعل العناصر الإنسانية والتنمية والسلام مترابطة. فهي متشابكة بطبيعتها، ولا يمكن النهوض بركيزة من دون الأخرى وسط التحديات المعقدة والمترابطة في المنطقة. وتجدد جمهورية كوريا التزامها بالانضمام بنشاط إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية واستدامة السلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر موزامبيق على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مبادرة إسكات البنادق.

ونرحب بالتركيز على منع نشوب النزاعات، وتعزيز التسوية التحويلية للنزاعات، وكفالة السلام المستدام من خلال السياسات الإنمائية. وقد أظهرت السنوات الأخيرة أوجه الترابط بين التحديات العالمية. لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا وعواقب تغير المناخ إلى تفاقم العديد من أسباب النزاع، فضلاً عن عدم المساواة والتوترات والعنف. وخلال العام الماضي، رأينا كيف أدت التوترات الجيوسياسية والنزاعات إلى زيادة عرقلة جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتؤثر تلك التحديات بشكل خاص على القارة الأفريقية، ولكن لا ينبغي أن تواجهها أفريقيا بمفردها. نحن بحاجة إلى المزيد من الجهود الجماعية والتضامن صوب تحقيق عالم أكثر سلاماً، ونحتاج إلى إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح.

ينص أحد المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مستدامة. وهذا لا يبدو جيداً فحسب، بل أنه منطقي تماماً.

لنمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك، فإن اتباع نهج شامل ومتكامل، يركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويعالج الأسباب الجذرية للنزاع والعنف، أمر حيوي.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق ببناء مجتمعات قادرة على الصمود، تؤدي السياسات الإنمائية دوراً هاماً في التصدي للفقر وعدم المساواة والتهميش. ومن خلال تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وكفالة الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والمياه النظيفة، تساعد سياساتنا الإنمائية على بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الاستثمار في الحوار بين الثقافات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتمكين مجتمع مدني نابض بالحياة هي لبنات ضرورية لمجتمع قوي يتبنى التنوع ويوفر شعوراً بالانتماء للجميع. ويشكل إدماج التنمية المستدامة في بناء السلام أساساً للمصالحة وإعادة بناء المجتمعات المسالمة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالشمولية. ينبغي أن تُصمم السياسات الإنمائية وفقاً للاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية ويجب أن تكون شاملة للجميع ومستدامة. ولا يمكن تحقيق الشعور بالانتماء والإمساك بزمam الأمور محلياً إلا عندما يتم إعطاء صوت لجميع قطاعات المجتمع في عمليات التنمية. ويؤدي تحقيق السلام والأمن المستدامين إلى بناء الثقة والتماسك الاجتماعي.

وتؤدي النساء والشباب دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة والسلام. ومن الضروري الاستثمار في تمكينهم من خلال دعم المبادرات التي تعزز التعليم والتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية الكاملة، والمتساوية، والهادفة للنساء، والشباب.

ثالثاً، لتغير المناخ أثر مدمر على الأمن البشري والسلام والتنمية في أفريقيا. فهو يؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والنزوح ويزيد من حدة دوافع النزاع. ولذلك، تحتاج سياسات التنمية إلى إعطاء الأولوية للعمل المناخي وتعزيز الطاقة المتجددة والاستخدام

والنمسا، بوصفها بلدا ملتزمًا بنزع السلاح ونصيرًا للتجارة المسؤولة والرقابة على الصادرات، تفهم أيضاً إسكات البنادق بطريقة أكثر حرفية. إن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإزالة العدد الهائل من هذه الأسلحة، والتصدي لتحديات تخزين الذخيرة وتحويلها، كلها أمور أساسية للحد من انتشار واستخدام الأسلحة التي تتسبب في معظم الخسائر البشرية في جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أن ذلك يتطلب تعاوناً ومساعدة دوليين. ولذلك، دخلت النمسا في شراكة مع السنغال لتحسين لوجستيات الأسلحة والذخائر. ونتطلع إلى توسيع نطاق ذلك المشروع إقليمياً في أفريقيا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على ضرورة معالجة السلام والتنمية المستدامين من خلال العمل الجماعي. ولذلك، تشدد النمسا على الحاجة إلى شراكات أقوى على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية. وندعو بصفة خاصة إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلام والأمن، ونتطلع إلى الإسهام في تحقيق ذلك، ضمن أهداف أخرى، في المناقشات المتعلقة بالخطوة الجديدة للسلام.

وفي جميع تلك الجهود، يظل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو الهدف والغرض. ونتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر وندعو إلى نتيجة طموحة وعملية المنحى، تعكس تصميمنا على إرساء الأسس لسلام مستدام ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة في وقت سابق اليوم.

وتؤيد سلوفينيا بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أتشاطر معكم بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

فالتنمية المستدامة أساسية لتحقيق سلام واستقرار دائمين. والقارة الأفريقية، بثروتها من الموارد الطبيعية والبشرية، تمتلك إمكانات هائلة

للجميع، لا يتخلف فيها أحد عن الركب. ولهذا السبب، يجب أن يظل تركيزنا منصبا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأود أن أركز على جانبين في هذه المناقشة الثرية: أولاً، أهمية الاستثمار في التنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وثانياً، ضرورة تشجيع زيادة القدرة على الاتصال وتعزيز التكامل في جميع أنحاء القارة الأفريقية لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وفيما يتعلق بكلا الموضوعين، نعتقد في الاتحاد الأوروبي أننا نفي بالتزاماتنا ويحدث ذلك دائماً بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأعضاء فيه. وعلاوة على ذلك، ندعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من خلال مساري العمل هذين.

وفيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وفي ظل وقوع قرابة نصف الوفيات المرتبطة بالإرهاب على الصعيد العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، برزت المنطقة كمركز عالمي جديد لأنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة. ومن الأهمية بمكان دعم المبادرات الرامية إلى منع تغذية نزعة التطرف وانتشار التطرف العنيف، لا سيما بين الشباب. ومن أجل تنفيذ هذه المبادرات تنفيذاً فعالاً، من الأهمية بمكان فهم دوافع الانضمام إلى المنظمات الإرهابية، سواء كانت سياسية أو دينية أو اقتصادية أو كان نتيجة إكراه.

وتبين الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "رحلة التحول إلى التطرف في أفريقيا: الدوافع والحوافز ونقطة التحول التي تدفع للتجنيد" أنه لإسكات البنادق، يتعين علينا كسر الحلقة المفرغة للفقر والاستبعاد. ومن الأمثلة على البلدان التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد موزامبيق: ففي ذلك البلد، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والسلطات المحلية في إطار مشروع ResiNorte - صمود الشمال، نعمل على تقوية التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام والاستقرار، واضعين في الاعتبار الترابط بين مجالات العمل الإنساني والعمل الإنمائي والسلام، فيما نحرص بشدة على كفاءة تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي.

المستدام للأراضي وإدارة الموارد الطبيعية لكفالة اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً وقابلة للتكيف مع تغير المناخ.

وفي الختام، تواصل سلوفينيا دعم مبادرات التنمية المستدامة في بيئات ما بعد النزاع والبيئات الهشة، ولا سيما في مجال الإدارة المستدامة للمياه والإدارة البيئية، والأمن الغذائي والمائي، والأهم من ذلك، في تمكين المرأة والشباب. لقد أعطينا الأولوية لتعاوننا في المجالات التي تمكن من إدارة المياه والغذاء بشكل أكثر استدامة، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، ومكافحة تغير المناخ، وبشكل أعم، دعم الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

وتمثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق خطوة هامة نحو تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا. وجهود الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد جدية بالثناء وتستحق دعمنا الكامل لمعالجة المسائل التي تؤدي إلى العجز المالي والمديونية وزيادة قدرة البلدان الأفريقية على الاستثمار في انتعاشها الاقتصادي مشياً مع أهداف وغايات خطة عام 2063. ولا نزال ملتزمين بالتعاون مع البلدان الأفريقية في تحقيق السلام والأمن الدائمين لجميع مواطنيها من خلال تعزيز تعاوننا في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن جورجيا.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس وموزامبيق على استضافة مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع كثيراً ما نعود إليه، ولا يزال أحد الشواغل الأساسية لنا في الأمم المتحدة: كيفية الاستثمار في التنمية المستدامة لتعزيز السلام والأمن. ونحن نعلم جميعاً أنه بغية إسكات البنادق، يجب أن نبني مجتمعات مزدهرة وقادرة على الصمود وشاملة

الثقة ومن الاتجار بالموارد الطبيعية إلى التجارة والتنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنسهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وفي تعزيز التعاون عبر الحدود والبنى التحتية العابرة للحدود.

إن الاتحاد الأوروبي هو أقرب شركاء أفريقيا. وبالتعاون مع دولنا الأعضاء الـ 27، بوصفنا "فريق أوروبا"، أصبحنا أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية وأكبر مستثمر في أفريقيا والشريك التجاري الأول لأفريقيا. ومن خلال حزمة استثمارات "البوابة العالمية الأفريقية - الأوروبية"، يعكف الاتحاد الأوروبي على تعبئة ما لا يقل عن 150 بليون يورو بحلول عام 2027 في قطاعات مثل النقل والتعليم والصحة والطاقة والرقمنة. ويُخصص جزء من حزمة استثمارات البوابة العالمية لدعم عملية التكامل الإقليمي لأفريقيا، على سبيل المثال، من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومجال آخر هو التكيف مع المناخ، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي مبادرة الاتحاد الأفريقي "الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل" لمكافحة آثار تغير المناخ.

وستقرب هذه الاستثمارات الناس من بعضهم بعضاً من خلال 11 ممراً استراتيجياً للنقل من شأنها تيسير التجارة، كما ستجعل الخدمات والتعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية أقرب للناس. وتتماشى هذه الاستثمارات تماماً مع أهداف التنمية المستدامة، مما يبني القدرة على الصمود في المجتمعات ويساهم في نهاية المطاف في إسكات البنادق. وفي جميع هذه الاستثمارات المستقرة، نشدد على أهمية المساءلة والشفافية ومراعاة ظروف النزاع.

أخيراً، دعونا لا ننسى أن خطة عام 2030 غير قابلة للتجزئة. فالسلام والأمن يسيران جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وهذا هو السبب في أن إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي لوضعنا على الطريق نحو إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030.

نشكر موزامبيق مرة أخرى على مبادرتها بعقد جلسة اليوم ونؤكد من جديد دعمنا القوي للاستثمار في التنمية المستدامة لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

ويتمثل مثال آخر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة المحدثه لمنطقة الساحل، التي تركز على ضرورة تعزيز الحوكمة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان كعوامل حاسمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. فالوجود المحدود للدولة ومحدودية الخدمات العامة يمكن أن يؤدي إلى الشعور بالعزلة أو الإهمال، مما قد يؤدي إلى انعدام الثقة بين فئات السكان والسلطات العامة ويزيد من خطر نشوب النزاعات. ويعالج الاتحاد الأوروبي هذه المسائل، على سبيل المثال، من خلال دعم جهود الوساطة بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن في كينيا، ومن خلال تدريب قوات الأمن على حماية المدنيين والتواصل مع المجتمعات المحلية في نيجيريا. ومن واقع تجربتنا، فإن إشراك النساء والشباب والفئات المهمشة أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الجهود.

إننا نعلم أن الاستثمارات في الوقاية وبناء السلام يمكن أن تحقق عائداً إيجابياً: فكل دولار من دولارات الولايات المتحدة يُستثمر في بناء السلام يمكن أن يوفر 16 دولاراً من تكاليف النزاع والعنف. ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بهذا الاستثمار الحساس وأن يوجه الموارد نحو معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التوصل إلى توافق في الآراء قريباً داخل اللجنة الخامسة بغية كفالة تنفيذ قرار الجمعية العامة 305/76 بشأن تمويل بناء السلام. وبصورة أعم، أود أن أكرر التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعمه لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، بما في ذلك عن طريق التعجيل بإحراز تقدم في المناقشات الجارية لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن اتباع نهج إقليمي أمر بالغ الأهمية. والاتحاد الأوروبي في حد ذاته مثال على الكيفية التي أدت بها زيادة القدرة على الاتصال والتكامل إلى تعزيز السلام في جميع أنحاء قارتنا، ونحن على استعداد لدعم التكامل الإقليمي الأفريقي أيضاً. وقد اعتمدنا مؤخراً استراتيجية إقليمية مجددة لمنطقة البحيرات الكبرى ونلتزم بدعم بلدان تلك المنطقة في الانتقال من التوترات إلى

والأسلحة الخفيفة تمثل تحدياً يؤثر على السلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، وغيرها من المجالات. ولإسكات الأسلحة، يتعين منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويل وجهتها والقضاء عليهما من خلال التنفيذ الفعال للصكوك الدولية والإقليمية لتحديد الأسلحة.

ثانياً، ثمة حاجة إلى توفير موارد مالية وبشرية على الصعيد المحلي لتخفيف حدة العنف المسلح وإنهاء النزاع وتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

ولكن بالإضافة إلى المجال الدولي، يجب أن نعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي مع منظمات المجتمع المدني إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، تشكل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق إطاراً هاماً.

ثالثاً، يجب أن نشرك الشباب وأن نعتمد نهجاً طويل الأجل للتصدي للتهديدات الأمنية. إن متوسط عمر المواطنين الأفارقة أقل من 20 عاماً. ولذلك يجب أن نكفل قيام الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين بإشراك الشباب في عمليات صنع القرار، وذلك تمسحاً مع الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. إن من شأن إشراك الشباب في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا على جميع المستويات أن يجعل الملكية ممكنة، ويكفل ديمومة السياسات الأمنية والإنمائية، ويشجع على إجراء تغييرات في السلوك.

رابعاً، يجب أن نكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والفعالة للمرأة في حل النزاعات وبناء السلام، تمسحاً مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتذكرنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأنه بدون معالجة الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيكون تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي سيكون تحقيق السلام والأمن مستحيلاً. وبالمثل، تقر خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 بالدور المهم للنساء والفتيات باعتبارهن عناصر محفزة للتغيير وتعطي الخطة الأولوية لتطلعات المساواة بين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن

أتكلم عما حدث في منطقتي توركانا وبوكوت في كينيا. لقد تصاعدت منازعات طويلة الأمد حول الأراضي الزراعية لتتحول إلى نزاع عنيف عندما انهارت صناعة السكر المحلية - التي كانت المصدر الرئيسي للوظائف - بسبب الفساد والاختلاس. وفي ظل تغير المناخ واستخراج الموارد وتضاؤل احتياطات الأراضي الصالحة للزراعة، ازدادت الحالة سوءاً. وفي مواجهة قلة فرص العمل، انقطع الشباب عن الدراسة. ولجأوا إلى سرقة الماشية لدفع المهور وتكوين عائلات. وحلت الأسلحة النارية المتاحة بشكل متزايد محل الرماح والسهام وأصبحت سرقة الماشية نشاطاً مميّناً بشكل متزايد.

في البداية، أيدت بعض النساء هذه الممارسة من خلال الأغاني والمشاركة في تهريب الأسلحة. وفي النهاية، بالإصرار على الزواج من لصوص الماشية الأثرياء، حتى لو كانت تلك الثروة نتيجة السرقة. ولكن كما يقول المثل، "إذا كنت تعيش بالبنادق، فإنك ستموت بها". فقد مات الكثير من الشباب وهم يحاولون سرقة الماشية. وأصبحت العديد من العرائس الشابات أرامل شابات يتولين رعاية أسر مدمرة ومصدومة.

ورداً على ذلك، أنشئ في عام 2016 منتدى POTUMA

النسائي. وعلى الرغم من استبعادهن تقليدياً من عملية صنع القرار السياسي، بدأت النساء في تحدي المعايير الجنسانية. وقاطعن مراسم تكريم لصوص الماشية. وتواصلن عبر الحدود المجتمعية لخلق مساحات للحوار. وعلى الرغم من استمرار عدم الاستقرار، نجح المنتدى النسائي في تسوية المنازعات في عدة مناسبات. والتحدي الذي يواجهه هو تحد شائع في أوساط المجتمع المدني: نقص التمويل للمبادرات المحلية.

فما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من هذه القصة؟

أولاً، يجب أن نتصدى للانتشار الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المجتمعات المحلية. ولا تزال الأسلحة الصغيرة

والازدهار الاقتصادي لمجتمعاتهم المحلية والبلدان المضيفة لهم. ويمكننا جميعاً أن نتفق على حقيقة أنه من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام يجب أن نربط نظم الإنذار المبكر بآليات حل النزاعات الشاملة للجميع. إننا ندعو في المنظمة الدولية للهجرة إلى إدراج بيانات التنقل البشري في جميع تحليلات النزاعات والسياقات. إن فهم سبب تنقل الناس والحل المفضل لديهم لإنهاء نزوحهم والعقبات التي تحول دون إعادة إدماجهم عنصر أساسي للحفاظ على السلام والحفاظ على المكاسب التي تحققت نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

إن قدرات السلطات الوطنية والإقليمية على منع التشريد القسري وحله يتعين تعزيزها من أجل تحديد الأسباب الجذرية ورصد اتجاهات النزاعات. وفهم هذه الديناميات بشكل أشمل وأنسب سيمكن جميع أصحاب المصلحة من إيجاد حلول أشمل تمكن من هجرة الأشخاص والترحال الرعوي والتحركات الأخرى عبر الحدود الأكثر أماناً. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لمساعدة الآلية الإنسانية الأفريقية المنشأة حديثاً والنظام الأفريقي للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر، اللذين أنشأهما الاتحاد الأفريقي. ونحن ندعم جهود السلطات الوطنية والإقليمية لإشراك المهاجرين والمشردين داخلياً واللاجئين في عمليات تخطيط السلام والتنمية، لأن تهميشهم يعيق السلام والاستقرار على المدى الطويل ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى مستوى الأمم المتحدة، يعد إدراج الهجرة والنزوح بشكل هادف في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية.

وفي الختام، أعتقد أنه لكي يساعد المجتمع الدولي البلدان على الخروج من الأزمات وحالات الهشاشة ينبغي توجيه المساعدة الإنسانية والإنمائية والمساعدة على إحلال السلام بطرق محددة تعزز الملكية الوطنية والمساءلة من خلال العمليات التي تقودها الحكومات، وقبل كل شيء، العمليات التي تملكها المجتمعات المحلية، مع الإدماج الهادف للنساء والشباب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة. وبينما قد تكون الظروف في بلدي، كوستاريكا، مختلفة كثيراً عن الظروف التي نناقشها إلا أننا نعمل أيضاً على تطبيق نفس الدروس بتحسين وزيادة مشاركة الشباب والحكومات المحلية والمجتمع المدني من خلال خططنا الوطنية للتنمية والاستثمار العام، مع إدماج منظور جنساني فيها.

وكل ذلك أساسي لضمان التنمية المستدامة والسلام والأمن للجميع. فهذه هي الطريقة التي يمكننا بها إسكات البنادق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيتورينو.

السيد فيتورينو (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بشكركم، سيدي، والرئاسة الموزامبيقية لمجلس الأمن على تيسير هذه المناقشة الهامة.

تعد النزاعات والعنف القوي المهيمنة وراء النزوح المطول، وقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع أو التشريد الناجم عن العنف 53,2 مليون شخص في نهاية عام 2021، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً تاريخياً جديداً. ويمكن أن يكون التشريد القسري أيضاً قوة محركة للنزاع عندما يؤدي تدفق السكان إلى التنافس على الموارد الشحيحة أو الأراضي أو الحصول على الخدمات أو الحكم، أو عندما يجبر مجموعات مختلفة على الانتقال إلى مناطق تقطنها تقليدياً مجموعات أخرى. ما فتئت الجماعات المتطرفة العنيفة تطعن في وجود الدولة وشرعيتها في جميع أنحاء القارة، وغالباً في المناطق النائية والمتخلفة التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة أو غائبة، مما يسمح لها بالقيام بأنشطة غير قانونية، وبشكل رئيسي استغلال السكان المدنيين. وكما قيل من قبل، يضاعف تغير المناخ مخاطر نشوب النزاعات الموجودة مسبقاً ويقلل من قدرة المجتمعات المحلية في حالات النزاع على تحقيق السلام المستدام، مما يعرض للخطر تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

إن الهجرة المدارة بشكل جيد يمكن أن تكون محركاً قوياً للتخفيف من الآثار المشتركة للنزاعات وتغير المناخ والفجوات الإنمائية من أجل تحقيق التمكين للمهاجرين والمشردين والمساهمة في الاستقرار

2030 تتيح فرصة للدول لمعالجة القضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية عن الحماية ومنع الفظائع، بما في ذلك نزع السلاح وتجارة الأسلحة والمساءلة، فضلا عن مكافحة الفقر والحرمان وعدم المساواة وتعزيز القدرة على الصمود والمؤسسات القوية والمستقرة. وفي هذا السياق، تود مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية أن تدلي بالنقاط التالية.

أولاً، من أجل منع خطر الجرائم الوحشية والتصدي له على نحو ملائم من الضروري أن يكون لدينا فهم أفضل لإشارات الإنذار المبكر. إن جذور العديد من حالات اندلاع العنف والنزاعات والفظائع تعود إلى التمييز المؤسسي القائم منذ أمد بعيد، وضعف التعليم، وأوجه عدم المساواة الاقتصادية والجنسانية، والإقصاء الاجتماعي، وخطاب الكراهية، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، والأثر المتزايد لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وضغوط بيئية أخرى. إن عدم المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على الموارد الأساسية والوظائف، فضلا عن ضعف فرص الوصول إلى الأسواق وشروط التبادل التجاري وتقلص الحيز الديمقراطي والمدني، بالإضافة إلى غياب سياسات إصلاح القطاع الأمني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير المستدامة، يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة مواتية لارتكاب جرائم وحشية. وكثير من عوامل الخطر هذه مبنية أيضا في إطار الأمم المتحدة التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية. وفي هذا السياق، يمكن تعزيز نظام الاتحاد الأفريقي القاري للإنذار المبكر، والذي كان مفيدا في تحليل التهديدات الأمنية الناشئة، وذلك من خلال إدراج الإبلاغ عن إشارات الإنذار المبكر من الجرائم الوحشية ورصدها. ويمكن زيادة تحسين التنسيق والمواءمة وتبادل المعلومات بين الاتحاد الأفريقي والآليات دون الإقليمية والشركاء الدوليين.

ثانياً، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بمسؤوليتها عن الحماية باتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة، بما في

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي تتألف من 55 دولة عضوا والاتحاد الأوروبي وتشارك في رئاستها هذا العام بوتسوانا وكرواتيا وكوستاريكا.

ونود أن نشيد بموزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، والرامية إلى تيسير فهم أعمق لإسهام العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار، أو على العكس من ذلك، إسهامها في إشعال النزاعات.

خلال الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الثاني/يناير بشأن التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، أشارت مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية إلى أن الحرمان الاقتصادي وأوجه عدم المساواة الآخذة في الاتساع هي عوامل خطر مهمة يمكن أن تؤدي إلى جرائم فظيعة. ويمكن أن تقاوم التنافس على الموارد الشحيحة وأن تحد كثيرا من قدرة الدولة على حل التوترات الداخلية سلميا. لقد عزز الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية على مدى العقدين الماضيين قدرتها على التعامل مع حالات النزاع والأزمات في القارة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها لا تزال أفريقيا موطنا للأزمات التي تزيد من خطر حدوث فظائع وتعرض الأمن البشري والوطني والإقليمي للخطر.

ويمكن اليوم رؤية عواقب الأثر المدمر لنقل الأسلحة وذخائرها وتحويلها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء أفريقيا في عدد من مناطق النزاع. ونشير إلى أن مبادرة إسكات البنادق هي جهد رئيسي يرمي إلى إنهاء النزاعات في القارة الأفريقية ويمكن أن تؤدي دورا هاما في الحد من خطر الجرائم الفظيعة من خلال الحد من توافر الأسلحة غير المشروعة المستخدمة في ارتكابها.

ونهنئ السيد شمسباس على تعيينه مؤخرا ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لمبادرة إسكات البنادق. إن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام

تشهد فيه القارة الأفريقية، من ناحية، نزاعات طال أمدتها وطفرة في خطر الإرهاب والتطرف العنيف، ومن ناحية أخرى، تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة.

ما فتئت ناميبيا تدعو بقوة إلى التركيز على الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية. يظل السلام مقدمة هامة للتنمية، ومن ثم لا يمكن للتنمية أن تزدهر بدون سلام. وتمثل جلسة اليوم فرصة أخرى للإشادة بالتعاون المعزز والشراكة المستمرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي تمثل نموذجا مثاليا للتعاون الرامي إلى تخليص أفريقيا من النزاعات وتهيئة الظروف المواتية للنمو والتنمية والتكامل في القارة، وذلك على النحو الذي يجسده هدفنا القاري المتمثل في إسكات البنادق.

ويقدر وفد بلدي القيمة المستمدة من الشراكة المستمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جميع مجالات السلام والأمن والتنمية، وذلك ضمن الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في السلام والأمن وإطار تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي للمنظمتين أن تحددوا بوضوح أدوارهما وفقا لمزاياهما النسبية، بما في ذلك في مجال حفظ السلام في أفريقيا. لقد أخذت أفريقيا زمام الأمور في المواجهة والتصدي لتحدياتها الأمنية والإنمائية. ومن خلال عضويتها الحالية في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبوصفها الرئيس الحالي لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسة والدفاع والأمن، سعت ناميبيا إلى تقديم إسهامها المتواضع في تعزيز هيكل السلام والأمن الإقليمي والقاري.

خلال الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام 2020، تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز الحوكمة العالمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ونشيد بجهود الأمين العام لتعزيز إمكانية التكهن والقدرات الدولية على تحديد المخاطر الجديدة والتكيف معها من خلال توفير القيادة في وضع خطة جديدة للسلام، لأننا نؤمن بإيماننا قويا بضرورة إعادة تشكيل هيكل السلم والأمن العالميين.

كما تعتقد ناميبيا أن من الأهمية بمكان الإقرار بالصلات بين جميع التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا. وتشمل هذه التهديدات

ذلك الطلب على الأسلحة والذخيرة والعرض غير المشروع لها. والملكية الوطنية لتلك الجهود أساسية لضمان تكييف مبادرة إسكات البنادق مع سياقات وتحديات محددة. إن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر يعرض المدنيين لخطر الجرائم الوحشية، ويزعزع استقرار المجتمعات ويحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا. وبتنفيذ تدابير فعالة لمنع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، يمكن للدول أيضا أن تحد من وسائل ارتكاب الجرائم الوحشية. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى القرارين التاريخيين 2220 (2015) و 2616 (2021).

ثالثا، كثيرا ما تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أول من يشهد مؤشرات وإشارات الإنذار المبكر من الفظائع وبالتالي فهي تملك فهما وخبرة عميقين ينبغي للدول أن تدمجها في أي تصد لمنع الفظائع. كما أن المجتمع المدني هو فاعل رئيسي في تعزيز واستدامة سياسات فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبإدراج أصوات وحقوق الجهات الفاعلة المحلية في عمليات صنع القرار، وخاصة تلك الجهات الأكثر تضررا من الفظائع المستمرة ومنها النساء والفتيات، يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات وقائية أكثر ملاءمة وفعالية تعزز احترام حقوق الإنسان وتكون مستنيرة بآراء المجتمع المحلي ومستجيبة لإشارات الإنذار المبكر من الفظائع.

رابعا، يشدد الفريق على أهمية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق مبادرة إسكات البنادق، ولا سيما من خلال القرارين 2106 (2013) و 2467 (2019)، ويسلط الفريق الضوء على أهمية مراعاة خطر استخدام الأسلحة أو المواد التقليدية لارتكاب أو تيسير أعمال خطيرة من أعمال العنف الجنسانية أو العنف الممارس ضد النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتري (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة في هذا الوقت المناسب، مع التركيز على قيمة إدماج الصلة بين التنمية والأمن في وقت

المؤدية إلى التطرف العنيف، أهمية حاسمة. ولذلك يجب التركيز بقدر كبير على الحوكمة الرشيدة وتطوير الهياكل الأساسية والتصنيع وتحديث الزراعة وتشجيع ريادة الأعمال، فضلا عن التصدي للفقر والبطالة وعدم المساواة. وتلك الأبعاد حاسمة الأهمية مع مراعاة الاتجاهات المتعلقة بالملاحم الديموغرافية المتغيرة للقارة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع نطاقا وآثارها اللاحقة على السلام والأمن المستدامين. وما فتئت ناميبيا، بوصفها رئيسا لجهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وطوال فترة عضويتها في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ملتزمة بتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية من خلال الحوار وجهود الوساطة والمشاورات السياسية في منطقتنا والقارة، تمشيا مع تطلعات الاتحاد الأفريقي.

وتود ناميبيا أن تؤكد الأهمية الحاسمة لبناء السلام بوصفه أساسا للتنمية المستدامة في أفريقيا وضرورة اعتماد نهج شامل ومتكامل إزاء تحقيق السلام والتنمية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ونود أن نسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى أهمية الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن إقامة الشراكات، في جميع جهودنا الرامية إلى بناء عالم أكثر سلاما وازدهارا للجميع. ولذلك نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يخرط بفعالية في شراكات مع أفريقيا لتقديم المساعدة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك تمويلهما بالقدر الكافي. ويلزم بذل مزيد من الجهود لبناء القدرة المؤسسية على معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع وحشد ما يلزم من اهتمام وموارد لفرادى البلدان. وأخيرا، ترحب ناميبيا بالتقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وتوليها الأدوار القيادية من أجل حل النزاعات في أفريقيا. والواقع أنه يتحتم إدماج المنظورات الجنسانية في الإصلاحات المؤسسية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع من أجل الأعمال الكاملة لرؤية أفريقيا الأطول أجلا للحيلولة دون سقوط عبء النزاعات المسلحة والعنف المسلح على عاتق الأجيال القادمة من الأفارقة.

التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية، إلى جانب التدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة الإجرامية، والتي تزيد من تأجيج النزاع وعدم الاستقرار في جميع أنحاء القارة. فالتدفقات المالية غير المشروعة تيسر التدفقات غير المشروعة للأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جهات فاعلة غير حكومية مثل الجماعات المسلحة المتمردة والإرهابيين والمجرمين. وكبح التدفقات المالية غير المشروعة سيزيد من صعوبة الحصول على الأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة، مما يسهم في إسكات البنادق.

وبالنسبة لنا، "إسكات البنادق في أفريقيا" ليس مجرد شعار. إنه أولوية تليي آمال وأحلام قارتنا وهو جانب بالغ الأهمية من قرارات الاتحاد الأفريقي وشراكاته من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وهو يستلزم العمل يدا بيد مع جميع الشركاء لجعل السلام حقيقة واقعة، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، وإدارة الكوارث الإنسانية ومنع حدوثها بشكل فعال، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

ولا تزال حوادث التدفقات غير المشروعة للأسلحة وتحويل وجهاتها تُسجل في جميع أنحاء القارة، وذلك في تحدٍ للتدابير التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والتدابير الإقليمية المعمول بها وقرارات مجلس الأمن الرامية إلى منعها.

ويشكل ذلك تهديدا للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية في الأجل الطويل. وقد يصبح من الأسهل بكثير إذا توفر قدر أكبر من الشفافية، وهوما يمكن تحقيقه من خلال تبادل المعلومات على نحو أفضل داخل القارة، رصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة واعتراضها.

وتوفر الصكوك الدولية والإقليمية الأفريقية، التي تتضمن التزامات وتعهدات ملزمة قانونا أو سياسيا، أساسا هاما لمنع انتشار الأسلحة وإساءة استخدامها في أفريقيا. وثمة حاجة إلى تنفيذها على نحو يتسم بالدقة والمنهجية وشمول الجميع. ويتطلب بناء القدرات الوطنية لاتخاذ هذه الإجراءات تكريس المزيد من المساعدات الدولية في العديد من البلدان.

ويكتسي فهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في أفريقيا ومعالجتها سعيا لتعزيز التنمية، فضلا عن الدوافع وراء تغذية النزعة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): تعرب دولة قطر عن شكرها لموزامبيق لعقد هذه الجلسة المفتوحة الهامة. وأشكر المسؤولين الذين قدموا إحاطات صباح اليوم.

إن دولة قطر فخورة بالمستوى الرفيع والتميز لعلاقتها وشراكتها الاستراتيجية المتطورة مع دول القارة الأفريقية على كل الأصعدة. فقد أصبحت دولة قطر شريكا استراتيجيا مهما للعديد من الدول الأفريقية، والاتحاد الأفريقي بشكل خاص، من خلال مساعيها الدبلوماسية وجهود الوساطة في تسوية النزاعات كونها وسيطا نزيها وشريكا موثوقا به في مجال صنع السلام وبناء السلام في أفريقيا. ونفعل ذلك على نحو يتماشى مع أولويات مبادرة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات البنادق إضافة إلى جهود الأمم المتحدة المتصلة بعمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. ونذكر أيضا في هذا السياق بجهود دولة قطر الإنسانية والإنمائية في إطار التصدي للتحديات التي تواجهها القارة. وتعرب دولة قطر عن ترحيبها وإشادتها بالتقدم الذي أحرز منذ إطلاق مبادرة إسكات البنادق. فقد توقفت العديد من النزاعات بفضل جهود الاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية والشركاء الإقليميين والدوليين.

ولا شك أن السلام والأمن أمران حاسمان للتنمية المستدامة والاستقرار والازدهار. ولذلك، فإن لتأثير السياسات الإنمائية على تنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا أهمية بالغة. فيمكن للسياسات الإنمائية التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تساهم بشكل كبير في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في القارة. وهو ما ركزت عليه دولة قطر في شراكتها الثنائية والدولية من خلال إعطاء الأولوية في تلك الشراكات لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وعدم المساواة وزيادة فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وبناء قدرة الدول والمجتمعات على الصمود وحل النزاعات سلميا ومنع انتشار الإرهاب والعنف.

ولا شك أن مبادرة إسكات البنادق مبادرة أفريقية. بيد أن هدف إسكات البنادق وإيقاف الحروب في أفريقيا وكل أرجاء العالم مسؤولية

الإنسانية جمعاء ويقع في قلب رسالة الأمم المتحدة ومهمتها وفقا لمبادئ ميثاقها. ولذلك يسرني أن أجدد دعم دولة قطر لمبادرة إسكات البنادق. وأدعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لهذه المبادرة الهامة بغية تحقيق أهدافها بحلول عام 2030. فتنفيذ مبادرة إسكات البنادق سيساهم بفعالية في حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق الازدهار والرفاه في العالم.

وانطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية لدولة قطر وأهدافها التي تعتمد على الدبلوماسية الوقائية والوساطة في حل النزاعات ومن خلال تجربتنا الطويلة الأمد في حل العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، نرى جدوى وضرورة الاستثمار في معالجة جذور النزاعات ومشاريع بناء السلام والوساطة والحوار وكفالة المشاركة الفعالة للنساء والشباب والقطاعات المهمشة من المتأثرين بالنزاعات والأزمات الإنسانية.

وختاماً، فلنكن جلستنا اليوم مناسبة فارقة نجدد فيها عزمنا على دعم مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا من أجل أفريقيا خالية من النزاعات ومن أجل عالم أكثر أمنا وسلاما، بغية تحقيق تطلعات وآمال أجيالنا الحاضرة والقادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): باسم بلدان الشمال الأوروبي - أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك - أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى موزامبيق على عقد جلسة اليوم بشأن الجوانب الإنمائية لمبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة لإسكات البنادق. فلا يمكن تحقيق السلام والأمن بصورة منعزلة، وهو ما تؤكد موزامبيق بعقدها مناقشة اليوم.

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحصول على الخدمات الأساسية - وبالتأكيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة - كلها أمور ضرورية لإسكات البنادق. وفي الوقت نفسه، يجب أن نقر بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة بصورة غير مشروعة قد تفاقم النزاع وتعوق الاستقرار والتنمية. وتأتي الصلة بين التنمية والسلام في الصلب الفعلي والملموس لمبادرة

تفاعلات الواقع والنزاع لا توجد في معزل مطلقا، ويجب علينا أن نكون مدركين لذلك.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وأصحاب المصلحة الآخرين في عمليات صنع القرار وبناء السلام للاستفادة من المعرفة والحلول المحلية حتى نتمكن من إسكات البنادق داخل المجتمعات أيضا. ونشيد بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مثل موزامبيق، التي اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. فتنفيذها يمكن أن يساعد في التعرف على الآثار الجنسانية للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، فضلا عن التصدي للحواجز التي تحول دون المشاركة، بما في ذلك التمييز وتقلص الحيز المدني والعنف الجنسي والجنساني والأعمال الانتقامية. ولنقر، علاوة على ذلك، بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون مشاركة كاملة وهادفة للشباب في القرارات المتعلقة بإسكات البنادق.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أننا بحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة للوفاء بالوعد بمستقبل أكثر سلاما للأجيال القادمة. ونحن، بلدان الشمال الأوروبي، على استعداد للقيام بدورنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، مع التركيز على تأثير سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق. كما أود أن أهنئكم وأهنئ وفد موزامبيق على قيادتكم الممتازة وإدارتكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة جدا.

تسلط خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن إسكات البنادق في أفريقيا الضوء على أن دورة النزاعات العنيفة والأزمات المدمرة لا تزال قائمة في القارة، شأنها في ذلك شأن الحالات التي شهدنا فيها انتكاسات إلى دائرة العنف والدمار بالنسبة لبعض البلدان التي كان ينظر إليها على أنها خرجت من النزاعات. ومن الأهمية

إسكات البنادق وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى ثلاثة مجالات - أولا، دور الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ ثانيا، ضرورة وضع نهج متكاملة؛ وثالثا وأخيرا، الحاجة الحقيقية والملحة إلى إرساء عملية شاملة للجميع لصنع القرار وبناء السلام.

أولا، تؤكد بلدان الشمال الأوروبي الأهمية الحاسمة للمشاركة الإقليمية في معالجة تحديات السلام والأمن. فمن شأن فهم ديناميات النزاع وأسبابه أن يشكل نقطة البداية لإيجاد الحلول، وليس هناك من هو أفضل استعدادا للقيام بذلك من المنظمات الإقليمية. وبلدان الشمال الأوروبي شركاء قدامى للاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية، وهم من الداعمين الأقوياء لتنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك قدرتها في مجال المنع والوساطة وبناء السلام. ونشجع على زيادة تعزيز أوجه التآزر بين منظومة السلم والأمن الأفريقية وهياكل الحوكمة في أفريقيا وإقامة شراكة أوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بغية تنفيذ جميع الولايات بفعالية. ونرى أن خطة الأمين العام الجديدة للسلام يمكن أن تعالج تلك المسألة، فضلا عن الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا. وأود أيضا أن أعتزم هذه المناسبة لأوضح أن بلدان الشمال الأوروبي ستنتظر بشكل إيجابي في استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لدعم هذه العمليات، على أساس كل حالة على حدة. وكذلك ندعو إلى بذل جهود مركزة لضمان حماية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني في جميع العمليات، فضلا عن المساءلة عند حدوث انتهاكات.

ثانيا، إن تفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أمر أساسي لتوفير النهج الشامل والمتكامل اللازم لإسكات البنادق. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتضمن السياسات الإنمائية ذلك الهدف بالكامل. فقد تبنى منظماتنا وهياكلنا في معزل، لكننا نعلم جميعا أن

السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تقديري لموزامبيق على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية.

تجري هذه المناقشة وسط تحديات مستمرة، بما في ذلك التوترات والنزاعات الجيوسياسية والتعافي من الجائحة والتضخم وانعدام الأمن الغذائي الحاد. وتتسبب أزمة المناخ في نكسات إضافية للبلدان الأفريقية، وكثير منها ضعيف للغاية من الناحية البيئية. ويتطلب إسكات البنادق النظر إلى ما هو أبعد من مسائل السلام والأمن والتركيز على التحول الهيكلي للساحة الاجتماعية والاقتصادية وكفالة استفادة جميع الأفارقة من الاقتصادات المتكاملة والشاملة.

وعلى الرغم من تلك التحديات، ما زلنا متفائلين ونعتقد أن القارة الأفريقية ستبدو مختلفة جدا في المستقبل. وستعيد الاتجاهات الكبرى المترابطة والمتعددة الأبعاد تشكيل القارة، ومعها احتياجات التعاون الإنمائي. إن لشعوب أفريقيا الفتية الديناميكية ووفرة مواردها وتنوعها القدرة على تحويل القارة إلى محرك هائل للسلام والازدهار العالميين. وتشكل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها مخططا مفيدا لتحقيق تلك الغاية. وفي ذلك السياق، سيكون من الأهمية بمكان دعم الجهود المملوكة وطنيا وبقيادة وطنية لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة. ويجب على أفريقيا أن تواصل تطوير مؤسساتها وسياساتها واستراتيجياتها لمنع نشوب النزاعات. وفيما يلي بعض المجالات الرئيسية التي نرى أنها تتطلب دراسة عاجلة.

أولا، يجب أن يكون هناك تركيز على التنمية البشرية، ولا سيما في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. فتنمية رأس المال البشري عامل يساهم في قدرة البلد على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. ثانيا، ينبغي أن يكون هناك نهج مصمم خصيصا للتمويل المختلط وتشجيع الاستثمار، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية وأوجه ضعفها.

بمكان أن تضع أفريقيا وشعوبها مبادئ توجيهية استراتيجية للتصدي لتلك التحديات. ولذلك، تقدر سيراليون عقد هذه المناقشة، التي تتيح فرصة لاقتراح نهج وحلول متعددة الأبعاد لإسكات البنادق في أفريقيا.

ولئن كان الافتقار إلى الحكم الرشيد - إلى جانب التحديات الاقتصادية والتهميش من العمليات السياسية - وراء بعض الأسباب الجذرية للنزاعات في معظم أنحاء أفريقيا، فإن هناك حاجة إلى التركيز على الوقاية كوسيلة لمعالجة الأسباب المباشرة والبعيدة لتلك النزاعات. وبطبيعة الحال، يجب تشخيص حلول حالات النزاع في القارة بوضوح واستهداف الأسباب الجذرية ومعالجتها. لذلك يجب أن يتضمن النهج الشامل والجامع لمنع النزاعات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وسياسات التنمية التي تغيد بشكل ملموس وتحول حياة الناس العاديين في القارة.

وينبغي أن يكون تأثير السياسات الإنمائية على تنفيذ مبادرة إسكات البنادق إيجابيا، ولكنه يمكن أن يكون سلبيا كذلك. وفي الحالات التي تميل فيها السياسات الإنمائية إلى إفادة أقلية من الأشخاص في بلد معين، قد تؤدي العواقب إلى عدم المساواة والنزاعات. والهدف من ذلك هو وضع وتنفيذ سياسات إنمائية لإحداث آثار إيجابية، تؤدي إلى الاستقرار والازدهار. وقد اضطلعت سيراليون بعدد من المبادرات الإنمائية منذ نهاية نزاعنا الأهلي قبل أكثر من عقدين، لا سيما تنفيذ ثلاث استراتيجيات للحد من الفقر وخططنا الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل الحالية، التي تركز على تنمية رأس المال البشري وتعطي الأولوية للتعليم. وكان لذلك علاقة مباشرة بتوطيد السلام والاستقرار في سيراليون على مر السنين.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الصلة بين التنمية وإسكات البنادق، التي لا يمكن المبالغة فيها. ونحث الحكومات على تخصيص موارد كافية لتنفيذ السياسات والأولويات الإنمائية وتهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من دوافع النزاعات ومنعها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

وتشكل خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا إطارا هاما، سيسهم إذا ما جرى تنفيذه وحظي بال دعم في تحقيق أفريقيا خالية من النزاعات العنيفة. وللنزاعات والحروب في أفريقيا أسباب متعددة. ولهذا السبب ينبغي أيضا أن تكون الجهود الرامية إلى منعها أو حلها متعددة الأوجه. ولا يمكن أن تكون مساعي السلام والأمن والتنمية متتالية، بل ينبغي أن تكون متوازية. فوجود أحدها بدون الآخر يخلق دورة من الضعف للدولة وشعبها. ولا يوجد مجال يذكر لتحقيق أي إطار إنمائي إذا لم يكن هناك سلام. واسمحوا لي أن أختتم بياني بثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن نتبنى بالكامل الالتزامات بخطة السلام في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان أحد الإنجازات الرئيسية لخطة عام 2030 هو إعادة الالتزام بنهج مختلف جذرياً للتنمية في البيانات المتضررة من النزاعات والبيئات الانتقالية. لقد ثبت مراراً وتكراراً أنه من الضروري تعزيز الإدماج وضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة وتقوية النسيج الاجتماعي وتحقيق الحوكمة الرشيدة لتحقيق نتائج السلام المستدام. ويجب تحقيق التقدم فيما يتعلق بالغايات الـ 36 على نطاق خطة عام 2030، ويجب الإبلاغ عن كل ما يتحقق من تقدم في جميع دورات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بحقوق الإنسان، وهي أساس الكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة الاجتماعية. إن حقوق الإنسان، بما في ذلك التراث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحقوق الأقليات، هي أساس نظام عالمي قائم على المساواة والشمول، وهي المعيار النهائي الذي يمكننا من خلاله قياس طموح خطة عام 2030 المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب.

ثالثاً، وأخيراً، يجب أن نفكر على الصعيد المحلي، ولكن أن نعمل على الصعيد العالمي بإعادة الالتزام بتعددية الأطراف بوصفها ضماناً للفئات الأضعف. ولن يكفي التنفيذ على الصعيد الوطني وحده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن تنفيذ 40 في المائة من غايات الهدف 16 يتطلب التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والدولي. وذلك هو

ثالثاً، من الضروري كفالة نظم فعالة لتقديم الخدمات العامة، التي تعتبر حيوية لإنفاذ الحلول الطويلة الأجل وضمان أن ينظر إلى الدولة على أنها وجود شرعي ونشط حتى في أبعد المناطق. وعلاوة على ذلك، يجب إدماج النساء والشباب إدماجاً كاملاً في جميع جوانب صنع القرار لضمان الشمول والتنوع.

وأخيراً، فإن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سييسر بشكل فعال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية للأعمال التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ويوسع نطاق الوصول إلى الأسواق ويهيئ فرصاً جديدة لتعزيز سبل كسب الرزق للأفارقة.

إن التنمية المستدامة بدون السلام والأمن ببساطة أمر غير قابل للتحقيق. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام ووضع النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية. ومن الضروري بنفس القدر تعزيز الخطة الجديدة للسلام. والحوار الاجتماعي العالي الجودة والفعال على جميع مستويات الحكم شرطاً أساسياً لضمان تحقيق نتائج سياسية أكثر تشاركية وشمولاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كابينامورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة برئاسة موزامبيق على عقد هذه المناقشة وفي شكر مقدمي الإحاطات الذين تكلموا صباح اليوم.

يشدد إسهامنا في هذه المناقشة على منع نشوب النزاعات وحلها وإصلاح القطاع الأمني وبناء السلام والاستثمار في استدامة السلام. وإنها حقيقة أن إسكات البنادق وإحلال السلام لا يمكن أن يستمر بدون سياسات إنمائية واضحة. ويظل الحكم الرشيد والمؤسسات الشاملة أكثر الطرق فعالية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان تركيز الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وعلى الصعيد الوطني، أظهرت تجربتنا في مرحلة ما بعد النزاع في رواندا مدى أهمية إنشاء مؤسسات قوية ترسي أسس الحكم الرشيد القائم على سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية والقيم والمساءلة.

فالسلم عملية وليس وجهة. ولئن كانت مبادرة إسكات البنادق هي بالطبع خريطة طريق هامة، لا يزال أمامنا عمل يتعين القيام به لتحقيق طموحها. ومن مصادر القلق زيادة التغييرات غير الدستورية للحكومات. وفي سياقات أخرى، يعوق التقدم الثغرات في الحوكمة والتقارب بين نقاط الضعف والتحديات الأمنية، مثل الإرهاب والتطرف العنيف وزيادة المقاتلين والمرترقة الأجانب والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية وآثار تغير المناخ. وفي العديد من السياقات، يسهم النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها في استمرار تلك التحديات الأمنية، مما يؤدي إلى تفاقم آثارها. وتلك مشكلة يجب أن نعالجها.

إن الانتقال من النزاع إلى التنمية المستدامة ليس مساراً مستقيماً أبداً. إنها رحلة معقدة، ولكنها حيوية نحو جعل أفريقيا أكثر أماناً وأماناً وازدهاراً. وللمجتمع الدولي دور حاسم يؤديه، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمبادرات دون الإقليمية. وأيرلندا مصممة على دعم البلدان الأفريقية في ذلك الجهد الجماعي. ونحن ملتزمون بالاستثمار في برامج التنمية التي تعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد رومانيا بموزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وتؤيد البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

تسعى مبادرة إسكات البنادق إلى جعل أفريقيا خالية من الحروب والنزاعات والعنف الجنساني ومنع الإبادة الجماعية. وبعبارة أخرى، هذه فرصة لبناء مجتمعات قادرة على الصمود. وتعالج المبادرة أيضاً أوجه الهشاشة التي تعيق السلم والأمن في القارة الأفريقية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات في جميع أنحاء العالم.

إن أي نزاع أو حرب في أي مكان في العالم له عواقب عالمية. وينبغي أن تكون الحلول التحويلية والمستدامة، بما في ذلك سياسات التنمية المستدامة، جزءاً من مجموعة أدوات الأمم المتحدة في معالجتها. والمساءلة جزء لا يتجزأ من تلك الحلول.

الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بمسألة السلم، حيث يتطلب تعزيز الدوافع الخارجية للسلم والعدالة والشمول جهداً وعملاً متضافرين من جانب الدول، بوصفها جهات مسؤولة، لدعم منع تدفقات الأسلحة الصغيرة وتحمل المسؤولية عنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة كيلي (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، وأهنيكم على رؤاستكم. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى المجموعة المثيرة للإعجاب من مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد أن تعلمنا من تجربة النزاع في جزيرة أيرلندا، فإننا ندرك الحاجة إلى معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي يمكن أن توجع التوترات وتسهم في النزاع. ويمكن للفقر وعدم المساواة والتهميش أن يهيئوا أرضاً خصبة لترسيخ المظالم. ومعالجة تلك المسائل أمر أساسي لتحقيق السلم الدائم.

وكان هذا صحيحاً في أيرلندا الشمالية. ولا يزال هذا صحيحاً اليوم في أجزاء كثيرة من أفريقيا، حيث تتفاقم دوافع النزاع بسبب إرث العبودية والاستعمار وفرض حدود مصطنعة والاستغلال غير العادل للموارد الطبيعية.

ويمكن التغلب على هذه التحديات بالسياسات الصحيحة، والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، وإشراك الشباب، والقيادة الفعالة، والدعم من المجتمع الدولي. والواقع أنه أحرز تقدم في السنوات الأخيرة، بالاسترشاد بحتمية إسكات البنادق وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة في أفريقيا.

إن بلدكم، سيدي الرئيس، قصة نجاح ناشئة. ومن اللافت للنظر الاعتقاد بأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنصوص عليها في اتفاق مابوتو توشك على الاكتمال. وهذا حقاً إنجاز هام وشهادة على تصميم حكومة موزامبيق والدور الداعم للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المبعوث الشخصي.

حالات الطوارئ - وستستمتع الدول الأعضاء إلى المزيد خلال المناقشات القادمة حول إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 - والزراعة، وفيما يتعلق بامتثال الاقتصادات الأفريقية لتدابير الصحة النباتية والتعليم في الاتحاد الأوروبي، ومرونة وسائل الإعلام، والدبلوماسية، وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع. وأختتم بياني بتهنئة موزامبيق على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

السيد كولهاينيك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، بما أن رئاسة موزامبيق لمجلس الأمن قد أوشكت على الانتهاء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئها على رئاستها الناجحة جدا. وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة جدا وحسنة التوقيت، التي تتيح فرصة قيمة لتبادل الآراء بشأن منع نشوب النزاعات، وتعزيز حلها، وضمان السلام والأمن على المدى الطويل من خلال سياسات إنمائية شاملة وشفافة وفعالة.

ومن الضروري أن نكرر التأكيد مرارا وتكرارا على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مستدامة. وفي ذلك الصدد، يشدد بلدي، تشيكيا، على أهمية القرار (2019/2457)، الذي رحب فيه مجلس الأمن بمبادرة إسكات البنادق وخارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا. إن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي محقة تماما في الإشارة إلى أن معظم الأزمات والنزاعات العنيفة في أفريقيا مدفوعة بالفقر والمصاعب الاقتصادية، وأنه يجب السعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في وقت واحد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على المجالات التي توليها تشيكيا اهتماما خاصا في تعاونها الإنمائي مع الشركاء الأفارقة والتي هي، من وجهة نظرنا، أساسية لكفالة الاستقرار والتنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات في القارة.

البيئة هي واحدة من مجالات التحدي الرئيسية المدرجة في خارطة الطريق الرئيسية. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى الحد

وقد استثمرت رومانيا في بناء قدرات بعض الدول الأفريقية، وكذلك في تثقيف الأجيال الشابة، وهو ما يمكن اعتباره تعهدنا بإسكات البنادق. وابتداء من عام 2008، ما فتئت رومانيا تنظم برنامجا تدريبيا لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، حيث خصصت الدورات الأربع الماضية للقارة الأفريقية حصرا. وفي عام 2019، تم تنظيم البرنامج في أديس أبابا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي. وأقيم برنامج العام الماضي في السنغال وخصص لغرب أفريقيا. وشارك فيه أربعة وعشرون خبيرا من المنطقة.

وبالمثل، منحت حصة تقارب 60 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الوطنية التي قدمتها رومانيا لدعم تعليم الشباب وتعزيز مشاركتهم. وتقدم كل من وزارة التعليم ووزارة الخارجية في رومانيا منحا دراسية للتعليم العالي للطلاب الوافدين من أفريقيا.

وبوصفنا مؤيدا قويا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سنواصل الدعوة إلى النهوض بالنساء والفتيات ومساهماتهن المجدية في عمليات السلام. ونشجع البلدان على اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية. وهذه نقطة أساسية بالنسبة لرومانيا في عام 2023، حيث نشارك مع الولايات المتحدة في رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

وتتشاطر رومانيا العديد من التحديات التي تواجهها الحكومات والشعوب في أفريقيا، أي هجرة الأدمغة وتسخير مزايا الرقمنة وإيجاد حلول متوازنة لدعم السياسات الصديقة للبيئة التي تأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية للثورة الخضراء، من بين أمور أخرى. إن خبرة رومانيا التي تزيد على 30 عاما منذ تبنيها للديمقراطية قد علمتنا دروسا لا تقدر بثمن من حيث النجاحات والأخطاء على حد سواء، ونحن مستعدون لتشاطرها مع الأصدقاء.

وفي عام 2023، تخطط رومانيا لمواصلة إجراءاتها نحو تحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان والأمن في أفريقيا كتعهد في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر. وسينصب تركيزنا على نقل المعرفة في مجال إدارة

للفترة 2015-2030 في قطاع الزراعة من خلال العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية للوقاية من الكوارث والتأهب لها وبناء القدرة على الصمود. وقد أظهرت الآثار المدمرة الأخيرة لإعصار فريدي في الجنوب الأفريقي أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وبعبارة أخرى، لن تكون أفريقيا مستقرة وقادرة على الصمود في وجه النزاعات ما لم تتمكن من الاعتماد على زراعة أكثر نجاعة ومقاومة للمناخ وأكثر استعدادا لمواجهة الكوارث الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد سابو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب برئيس موزامبيق ونشكره على ترؤسه الجلسة هذا الصباح. وأود أيضا أن أعرب عن تهانينا لفريق موزامبيق على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر الفريق على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ذي أهمية قصوى لأفريقيا والسماح لمشاركتنا من أجل الإسهام في المناقشات. وأشيد بجميع مقدمي الإحاطات هذا الصباح على ملاحظاتهم الوثيقة الصلة والثاقبة.

إن إسكات البنادق هو المشروع الرئيسي لخطة عام 2063. وقد حدد ذلك الهدف مع اعتراف ضمني بأن التنمية والسلام مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. وبناء على ذلك، تعهدت جميع البلدان الأفريقية بالقضاء على الفقر في جيل واحد وبناء الرخاء المشترك من خلال التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة. وسلمنا بأن الأمن ينبغي أن ينظر إليه في مجمله، بما في ذلك حق الناس في العيش في سلام مع إمكانية الحصول على الضروريات الأساسية للحياة، مع التمتع بحقوق مجتمعاتهم والمشاركة في شؤونها. وفي ذلك المخطط لتحول أفريقيا، التزمنا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس، تنص خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بوضوح على أنه ينبغي السعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد.

وتدرك سياساتنا القارية تماما التاريخ السياسي لأفريقيا، الذي شابته ثلاث مآسٍ رئيسية - وهي الرق والاستعمار واستغلال الموارد

من أوجه الضعف في سبل العيش أمام تغير المناخ من خلال بناء أنظمة قادرة على الصمود. وفي هذا السياق، يجب تنويع الزراعة بغية جعلها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ وتنفيذ إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. إن الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد أفريقيا ومصدر من مصادر سبل العيش لمعظم سكان القارة. غير أن هذا القطاع لا يولد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوى حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، يجب أن نواصل دعم صغار ومتوسطي المزارعين الأفارقة. ويجب أن نساعد في تحسين المعرفة بالممارسات الزراعية الفعالة والمرنة والمستدامة وتشجيع الميكنة وحلول الزراعة الذكية وبناء سلاسل القيمة المحلية للزراعة وإنتاج الأغذية. ويجب أيضا أن نتاح للمزارعين فرص أفضل للحصول على الخدمات المالية.

وإلى جانب الزراعة، ينبغي أن نعزز تركيزنا على التنمية الريفية المستدامة، بما في ذلك كفالة الحصول على المياه المأمونة والخدمات الصحية والتغذية والتعليم الجيد. ويجب علينا أيضا أن نركز بشكل خاص على الشباب الأفريقي، الذين يغادرون القرى بشكل متزايد إلى المدن. ولا بد لنا أن نركز أيضا على التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات الريفيات، بهدف الحد من الفقر المزمن مع السعي لسد الفجوات الاجتماعية وتقليل الاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجية، التي تفاقم بسبب أزمات مثل العدوان الروسي على أوكرانيا وجائحة مرض فيروس كورونا. وعلاوة على ذلك، يجب ألا نقبل جهودنا للمساعدة على زيادة الإنتاجية الزراعية في أفريقيا في التصدي لآثار تغير المناخ في القارة. تشيكا هي جزء من مبادرة فريق أوروبا للتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في أفريقيا. ويحدونا أمل صادق في أن نتمكن، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والسلطات الإقليمية، من تعزيز قدرات الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة في أفريقيا تعزيزا كبيرا.

وإلى جانب التكيف مع المناخ، يمكننا أيضا تحسين الاستقرار العام. ويجب أن نواصل تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث

خلال تعزيز الإنتاج المحلي. ونعمل على تلبية الاحتياجات المتزايدة من إمدادات الطاقة النظيفة وسد العجز.

وهذه الجهود الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي تصمم وتنفذ لتعزيز السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وبالتضامن القوي لعموم أفريقيا ووحدة الهدف، سنحقق السلام من خلال سياساتنا الإنمائية ومساراتنا المشجعة.

ولأن التنمية الاقتصادية يجب أن تستكمل بجهود أخرى، سنعمل على وضع نظم تكفل الاستقلال السياسي والحوكمة الفعالة والديمقراطية الملائمة للسياق. ولهذا الغرض، تدعو خطتنا للقارة إلى تضافر الجهود من أجل الحوكمة الرشيدة والديمقراطية والإدماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. ونعمل أيضا على ضمان معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والعنف بطريقة متضافرة، باستخدام تدخلات متعددة الأبعاد. وفي هذا الصدد، نتفق مع ما قاله رئيس موزامبيق في خطابه أمام لجنة بناء السلام أمس، عندما قال "صحيح أن الإرهاب والنزاعات ليست كلها أفريقية المنشأ".

ولذلك، يجب أن نعزز التعاون والشراكات لكبح التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، لا من أسباب داخلية فحسب، بل من مصادر خارجية أيضا. وفي هذا الصدد، لا غنى عن شراكتنا مع الأمم المتحدة والأصدقاء من خارج القارة. وينبغي النظر إلى الدعم السياسي والشراكة الإنمائية، بما في ذلك إلغاء الديون وتخفيفها، على أنهما استثمار في تحقيق تطلعات الشعوب إلى التنمية والسلام وإلى إيجاد مستقبل متجدد، يعيش فيه أطفالنا في سلام على كوكبنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد تشوكوو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ رئيس جمهورية موزامبيق، فخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، على الرئاسة الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر وعلى تنظيم جلسة اليوم الهامة، خاصة وأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة للإعلان الجماعي للقادة الأفارقة بشأن إسكات البنادق. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام كريستينا دوارتي، والممثل السامي

الطبيعية. وبينما لا يزال عبء ماضينا يشكل تحديا، فإن أفريقيا قد ارتقت إلى مستوى التحدي المتمثل في تحمل المسؤولية الكاملة عن مصيرها من خلال تحقيق قارة خالية من النزاعات ومزدهرة. وأحيينا وأعدنا نشر روح التضامن الأفريقي ووحدة الهدف، التي دعمت تحقيق التحرر من العبودية والاستعمار والفصل العنصري. ويدعم ذلك النهج الإقليمي إزاء التنمية والسلام المبدأ القائل بأن أمن واستقرار وتنمية كل بلد أفريقي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بأمن البلدان الأفريقية الأخرى.

ولكي تطلق أفريقيا العنان لإمكانات التنمية وتجنّي العائد الديمغرافي الذي نتمتع به بسبب سكاننا الشباب، ينبغي لأفريقيا أن تقود تنميتها من خلال الإدارة المستدامة لمواردها. ولا بد من احترام الحق السيادي غير القابل للتصرف للبلدان الأفريقية في استخدام وإدارة مواردها الطبيعية وتلبية احتياجات الشعوب الأفريقية. وينبغي للدول الأعضاء أن تنمي مواردها الطبيعية المشتركة وتحميها وتديرها وتستخدمها استخداما منصفًا لمنفعتيها المتبادلة.

وعلى هذا الأساس، ندمج خطة عام 2063 في سياساتنا الوطنية بشأن النمو الشامل؛ وخلق فرص العمل؛ وزيادة الإنتاج الزراعي؛ والاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتمكين الشباب؛ وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمأوى والمياه والصرف الصحي. وقد بدأت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عملها، مما يقرب أفريقيا من هدفها المتمثل في إنشاء جماعة اقتصادية. وعلى الصعيد الوطني، ابتكر بلدي، إثيوبيا، ونفذ اقتصادا أخضر وقادرا على التكيف مع تغير المناخ. وببذل جهودنا متضافرة لاستعادة الطبيعة وحماية التنوع البيولوجي من خلال مبادرتنا للإرث الأخضر التي حطمت الأرقام القياسية.

وجهدنا توّتي ثمارها، حيث أن إثيوبيا تسير على الطريق الصحيح لزيادة الغطاء الحرجي من 15 إلى 30 في المائة بحلول عام 2030. ونحن نعمل على زيادة مخصصاتنا من الموارد للزراعة، ما أدى إلى نجاحنا في الاستغناء عن استيراد الحبوب مثل القمح من

فإن تعبئة الموارد المحلية أمر أساسي وسيطلب زيادة الجهود الجماعية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم القارة من موارد هائلة تشتد الحاجة إليها.

ثالثاً، إن توسيع نطاق المعرفة والقدرات البحثية بشأن التدفق غير المشروع للأسلحة في المنطقة أمر هام في كبح تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وإساءة استخدامها. ونيجيريا، من جانبها، أنشأت مركزاً وطنياً لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يوفر التوجيه في مجال السياسات والبحوث والرصد لجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين ذوي الصلة.

أخيراً، وتأكيداً للنقطة التي أثارها الرئيس نيوسي هذا الصباح، فإن تحقيق مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا سيتعرض للخطر إذا ما سُمح للإرهاب أن يستمر في القارة. وفي هذا الصدد، ستستضيف نيجيريا ومكتب مكافحة الإرهاب مؤتمر قمة إقليمي لمكافحة الإرهاب لأفريقيا في أبوجا لتحديد سبل تعزيز الاستجابات الإقليمية لتهديد الإرهاب في أفريقيا. ونرحب بدعم مجلس الأمن كيما يحقق هذا الحدث نتائج ناجحة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام نيجيريا الثابت بالتنفيذ الفعال لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن إسكات البنادق، والتي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى مواصلة دعمهم للقارة الأفريقية ولهذه الخطط الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أوكرانيا بمناقشة اليوم بشأن تنفيذ خطة إسكات البنادق، ونعرب عن تقديرنا لموزامبيق بوصفها رئيس مجلس الأمن على عقدها. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات اليوم.

للاتحاد الأفريقي محمد بن شماس ومقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم الثاقبة في مناقشة اليوم.

يظل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا جدول أعمال عالمي هام ولكنه ينطوي على تحديات. وإلى جانب العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، تواجه مبادرة أفريقيا لإسكات البنادق بحلول عام 2030 أيضاً بعض العقبات المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتساع رقعة الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء القارة، والموجة الأخيرة من التغييرات غير الدستورية في الحكومات وعدم كفاية التمويل لعمليات دعم السلام بقيادة إقليمية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أربعة مجالات يجب أن نركز عليها لتسريع تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا وتحقيق نجاح أكبر في السنوات الست المتبقية للمبادرة.

أولاً، يعد النهوض بخطة التنمية أمراً أساسياً لتعزيز الملكية الوطنية لهدف رؤية 2030. ومن شأن توسيع فرص الحصول على التعليم، وتعزيز الحكم الرشيد، وتأمين نقل التكنولوجيا، وتشجيع المشاركة الشاملة للنساء والشباب في الحوكمة والأنشطة الاقتصادية أن يؤدي إلى مجتمعات أكثر منعة. ويتجلى ذلك بصورة أكثر وضوحاً في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتين تعانيان أيضاً من التداعيات المدمرة لتغير المناخ على سبل العيش والتنمية. وبناء على ذلك، نعتقد أن استراتيجيات التعافي والقدرة على الصمود يجب أن تركز على منظورات وطنية وإقليمية فريدة تعالج الأسباب الجذرية للصراع العنيف.

ثانياً، لا يزال ضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن توقعه لأنشطة السلام والأمن يشكل تحدياً رئيسياً يواجهه الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية والدول الأفريقية. وفي حين أن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لا تزال تؤتي ثمارها، ينبغي التغلب على العقبات التي تحول دون تقديم الدعم لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وبالمثل،

العديد من التقارير الموثوقة عن الجرائم التي ارتكبتها مجموعة فاغنر، بما في ذلك التعذيب والقتل المنظم للمدنيين وأعمال النهب الجماعي. وأوكرانيا بلد تواصل فيه تلك المنظمة الإجرامية ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حاليا علاوة على مشاركتها المستمرة في العمليات القتالية ضد القوات المسلحة الأوكرانية وتستخدم أساليب الحرب المختلفة خاصة اللجوء إلى السجون الروسية لتجنيد آلاف المدانين بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي الذين يستخدمون بلا رحمة وعلى نحو يبعث على الاستياء في حرب روسيا الجارية على دولة مستقلة.

في الختام، تواصل أوكرانيا تعزيز علاقاتها مع أفريقيا، كما نواصل تكثيف الحوار مع جميع بلدان القارة وعلى جميع المستويات. فيوصفها موردا غذائيا يعول عليه، واصلت أوكرانيا تقديم القمح في شكل مساعدات إنسانية لإثيوبيا والصومال على الرغم من العقوبات التي تضعها أماننا روسيا. وسنظل شريكا موثوقا به ومسؤولا لجميع البلدان الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة وفد موزامبيق على رئاسته الناجحة جدا، فضل عن تنظيم مناقشة اليوم. كما أشكر مقدمي الإحاطات والمتكلمين على أفكارهم الثاقبة.

لا تزال عدة بلدان في أفريقيا، لا سيما في منطقة الساحل ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي، تعاني من النزاعات نتيجة لعوامل ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي المزمن والانقسامات العرقية والاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية والمسلحة. كما تؤدي العوامل الخارجية دورا في تأجيج هذه النزاعات ولا تزال هذه مسألة تبعث على القلق العميق. لذلك يتعين علينا جميعا التعاون لدعم جهود أفريقيا الرامية إلى إسكات البنادق بحلول نهاية العقد. في ذلك الصدد، أود أن أتناول ست نقاط.

أولا، تشكل السياسات الشاملة وهياكل الحوكمة الراسخة والإدارات اللامركزية عناصر حاسمة في بناء الدولة. وربما تكون تلك العمليات طويلة ومعقدة، خاصة بالنسبة للبلدان التي دمرتها قرون من الحكم

وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما هدف الاتحاد الأفريقي الطموح المتمثل في إنهاء جميع الحروب والصراعات الأهلية والإرهاب والعنف القائم على نوع الجنس. ونعتقد أن التنمية المستدامة الطويلة الأجل شرط أساسي حيوي لتحقيق هذا الهدف النبيل.

ونلاحظ بشكل إيجابي مساعي الاتحاد الأفريقي لمناصرة سياسات التنمية الشاملة والمستدامة. مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبلدان القارة في مختلف المجالات، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الصعوبات الاقتصادية، والبطالة، والتنافس على السلطة والموارد، والنشاط الإرهابي والمرتزقة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتغير المناخ.

وتؤكد أوكرانيا من جديد أهمية التنفيذ الناجح للأولويات التي حددها الاتحاد الأفريقي في خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا في جميع المجالات. ونعتقد أنه يجب على أفريقيا أن تعالج أعراض الصراع وأسبابه الجذرية على السواء. ولدى التصدي لمشاكل السلام والأمن الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعمل على القضاء على مصادر تلك المشاكل. وباعتبارها واحدة من المبادرات الرئيسية في خطة الاتحاد الأفريقي 2063، يهدف إسكات البنادق إلى تهئية بيئة مؤاتية وحوافز للنمو الاقتصادي والاستثمار. ونعتقد أن هناك عدة أولويات يكتسي تنفيذها أهمية حاسمة وتتمثل في تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وضمان الحصول غير المقيد على التعليم الجيد وحفز التنويع الاقتصادي وسبل العيش المستدامة، فضلا عن ضمان مشاركة المرأة وقيادتها بقدر كبير وعلى قدم المساواة وزيادة تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة.

ومن بين التحديات العديدة التي تواجهها أفريقيا اليوم، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأنشطة المرتزقة. في ذلك الصدد، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء تزايد وجود مجموعة فاغنر في عدد من البلدان الأفريقية، وهي منظمة إجرامية دولية ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام موسكو. وهناك

فضلا عن إزالة الحواجز التي تحول دون توفير تمويل بشروط ميسرة لاقتصادات بلدان أفريقيا حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية المكرسة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

أخيرا لأجل الحفاظ على مصداقية المجلس، من المهم أن تحظى أفريقيا بتمثيل دائم في عمليات صنع قراراته. ففي كل مناقشة في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بأفريقيا في هذه المجالات، ما برحت الهند تدعو إلى كفالة الوفاء بتطلعات أفريقيا على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ويجب على المجلس أن يتجاوز مجرد الكلام ويعمل على معالجة الشواغل الأساسية لأفريقيا.

تواصل الهند دعم عدة بلدان أفريقية من خلال الشراكات الإنمائية وبناء القدرات، بما في ذلك قدرات قوات ومؤسسات الأمن وتوفير المنح الدراسية والتدريب المهني، وتبادل المعرفة وتوفير فرص تفضيلية لوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق ضمن جهود أخرى. كما ستواصل الهند بذل قصارى جهدها لدعم أشقائنا الأفارقة في سعيهم إلى تحقيق السلام المستدام. وكما قال وزير خارجيتنا، السيد جايشانكار، عن حق "ستجدون في الهند دائما صديقا مستعدا للوقوف إلى جانبكم في السراء والضراء".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بداية أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن المتوقع انتهاءها هذا الأسبوع. وأشكركم جزيل الشكر على عقد هذه المناقشة الهامة جدا بالنسبة لوفد بلدي.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف التعليقات التالية على موضوع هذه المناقشة بصفتي الوطنية.

أولا، فيما يتعلق بتناول مسألة السلم والأمن في أفريقيا، أكد لنا الواقع والتجربة معا أهمية اعتماد نهج شامل يتضمن - إلى جانب

الاستعماري. ومن المهم الاعتراف بأهمية دور الحكومات والسلطات الوطنية في تحديد وتوجيه الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى استدامة السلام والتنمية وتجنب الانتكاس إلى النزاع.

ثانيا، يتعين علينا الاعتراف بالقيادة الأفريقية والحلول التي تقودها أفريقيا للمشاكل الأفريقية علاوة على قبولها على النحو الذي ذكره رئيس موزامبيق أمس في اجتماع للجنة بناء السلام كما فهمت. لأن تجربة الحل الخارجي الواحد الذي يناسب جميع المشاكل ليس سوى وصفة مؤكدة للفشل. وبالتالي فإن الفهم الأعمق للنزاعات في أفريقيا بحيث يراعي حكمتها المحلية على أفضل وجه علاوة على تعزيز الشعور بالملكية عاملان حاسمان في حل هذه النزاعات وتحقيق السلام الدائم.

ثالثا، ينبغي أن يستفيد مجلس الأمن استفادة كاملة من الميزة النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا لحل النزاعات التي طال أمدها. لقد أسفر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن نتائج إيجابية.

رابعا، لا بد من احتواء الإرهاب بما أنه أكبر تهديد أمني في أفريقيا. ومن المهم تعزيز قدرات الاستجابة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للإرهاب في أفريقيا بواسطة بناء القدرات والتدريب وتوفير المعدات والدعم المالي المستدام على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. كما تحتاج المبادرات مثل البعثة الانتقالية للاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لجماعة بوكو حرام إلى مزيد من الدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي.

خامسا، يجب تعزيز جهود بناء السلام في أفريقيا. وينبغي للجهات المانحة الرئيسية، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، زيادة تعهداتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية

السيد بربوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ولجميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة. وتشيد إندونيسيا بالتزام أفريقيا المستمر بإسكات البنادق على الرغم من التحديات المتزايدة باستمرار. وفي ضوء تطلعاتنا إلى خطة جديدة للسلام، فإن العمل كالمعتاد ليس خياراً. فنحن بحاجة إلى نهج شامل وجامع لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، على الصعيد الوطني، نحتاج إلى ضمان تمكين المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، في مجالي السلام والتنمية. ويشكل ذلك نهجاً منطلقاً من القاعدة على طول سلسلة السلام. ويجب تعزيز تولي الشعب مقاليد الأمور على مستوى القاعدة الشعبية وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني للعملية. ويمكن للأمم المتحدة من خلال هيئاتها، بما في ذلك مجلس الأمن، أن توسع نطاق دعمها لآلية محورها الإنسان، على سبيل المثال، من خلال جهود حفظ السلام في العديد من البعثات الرامية إلى تعزيز برامج المشاركة المجتمعية الإيجابية.

ثانياً، على الصعيد الإقليمي، نحتاج إلى تحسين الشراكات. وتعتقد إندونيسيا أن المنطقة هي أفضل من يعرف عن الوقاية والاستجابة للتحديات الأمنية وبذل الجهود لاستدامة السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا أن تؤدي دوراً بارزاً في تضافر المبادرات الأمنية، مثل مبادرة إسكات البنادق، من خلال مشاريع إنمائية تشمل العديد من الجهات الفاعلة. والشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ذات الصلة في أفريقيا أمر حتمي لبناء حوار استراتيجي وإنشاء قواعد لتمكين التعاون. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً تعزيز الشراكات الدولية في دعم بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات للحفاظ على الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز الاستراتيجية المتكاملة لجهود بناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام تعزيز دورها في بناء الجسور في

التركيز على السلام والأمن - تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات والهجرة الآمنة المنظمة والنظامية. وقد استرشدت الرئاسة الإيبانيان المتتاليتان للجمعية العامة للتحالف من أجل منطقة الساحل ذلك النهج الشامل علاوة على أهمية الصلة بين الأمن والتنمية. يركز تعاوننا بشكل خاص على دعم ركيزة السلام والأمن بهدف تعزيز السلام والاستقرار والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ومنع الإرهاب بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. أود أيضاً أن أذكر على وجه التحديد دعم إسبانيا لتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في مجالات الحوكمة والسلام والأمن في أفريقيا تمثياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما نظمت إسبانيا مؤخراً، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقة دراسية في النيجر بشأن دور المرأة في مجال الوساطة. وتبرعنا بمبلغ 400 000 يورو لخطة المرأة والسلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و 20 مليون يورو لصندوق تمكين المرأة الأفريقية المشترك بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإسبانيا.

على الصعيد الإقليمي تدعم إسبانيا قيادة الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. في الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، أعلن السيد خوسيه مانويل ألبارس بوينو، وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا عن تبرع بقيمة 50 مليون يورو لجهود تحقيق السلام والأمن والنمو الشامل والمنتج بالإضافة إلى 20 مليون يورو مخصصة لوكالة التنمية الأفريقية. توقعاً للرئاسة الإسبانية لمجلس الاتحاد الأوروبي للنصف الثاني من هذا العام نعمل على تنظيم اجتماع أوروبي - أفريقي رفيع المستوى بشأن الاستثمارات الموفرة لفرص العمل. كما ستتزامن الرئاسة الإسبانية مع عقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر قمة المستقبل على المستوى الوزاري. في ذلك الصدد، سنعمل من جانبنا على كفالة اتباع نهج شامل للسلام والأمن من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

إن الصعوبات الاقتصادية وأوجه عدم المساواة هي عوامل الخطر الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى النزاع، وتفاقم التنافس على الموارد، وتحد من قدرة الدول على حل التوترات الداخلية سلمياً. ونشير إلى أن مبادرة إسكات البنادق جهد رئيسي يرمي إلى إنهاء النزاعات في القارة الأفريقية ويمكن أن يؤدي دوراً هاماً في الحد من هذه النزاعات بالحد من توافر الأسلحة غير المشروعة.

لقد أظهر الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية، على مدى العقدين الماضيين، القدرة على التعامل مع حالات النزاع والأزمات في القارة. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على دعم وتعاون الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تولد أوجه التآزر وتتسق مختلف المبادرات بغية الحد من النزاعات وتحقيق سلام دائم ومستدام. ومن الأمثلة على ذلك الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في 19 نيسان/أبريل 2017. وطد ذلك الاتفاق العلاقة بين المنظمين وسعيهما المشترك لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

ومن ناحية أخرى، يضع الإرهاب عقبات أمام تنمية البلدان، لذا فمن الضروري معالجة تعقيدات تلك الظاهرة بصورة مشتركة في جهد شامل متعدد الأطراف بين كيانات و وحدات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة، على أساس التنسيق والتعاون، بغية منع تلك الآفة ومكافحتها بشكل فعال. ويلزم اتخاذ إجراءات منسقة بين دول المنطقة والمنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة بغية التصدي لأنشطة الجماعات الإرهابية وفي الوقت نفسه لمواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تشكل المسائل الأفريقية محط تركيز دائم لمجلس الأمن. وبمساعدة من المجلس، أحرزت الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى تقدماً كبيراً في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وتكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء أهمية حيوية لتحقيق الجهود الجماعية من أجل السلام والأمن في القارة.

السياقات الأمنية والإنمائية في حالات ما بعد النزاع. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن تستفيد إلى أقصى حد من دورها التنظيمي من أجل تيسير التآزر والاتساق في بناء السلام. وينبغي أن يتم ذلك من خلال مشاركتها النشطة مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الفاعلة المنفذة في الميدان، ولا سيما لدعم بناء المؤسسات وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة، فضلاً عن دعم الشفافية بغية منع انتكاس النزاعات. يتوقف الإنجاز الفعال لتلك المهمة على توافر موارد خاضعة للمساءلة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وتعتقد إندونيسيا أن توسيع مصادر التمويل، مثل تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، سيكون أمراً أساسياً.

وفي الختام، أود أن أشدد على رأينا في أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية من دون سلام، ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية. وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها الثابت لجهود أفريقيا في النهوض بمنطقة مستقرة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ماينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نشيد بموزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة التي أتاحت لنا اكتساب فهم أعمق لكيفية إسهام العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار. إن تنفيذ التغييرات الهيكلية فيفرادى البلدان في أفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، هو مفتاح الحفاظ على حلقة مثمرة من التنمية والسلام. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأفريقي شهد نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة. وينبغي استدامة ذلك النمو الاقتصادي، بما في ذلك كوسيلة لتوليد العمالة والفرص، مما سيمكن من تعميق العملية الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات.

وفي الآونة الأخيرة، كان هناك اتجاه عالمي لتحول النزاعات الوطنية بسرعة إلى نزاعات ذات طابع إقليمي. ولضمان السلام وتوليد النمو، بات من الضروري تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع ومنع مصادر عدم الاستقرار تلك من الانتشار إلى مناطق أخرى.

ومع ذلك، هناك عوائق أمام إسكات البنادق بشكل دائم، كما يتضح من استمرار النزاعات وتجديدها وتكرارها في بعض أجزاء القارة. ويتطلب ذلك استثمارا استراتيجيا ومحدد الأهداف يهدف إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام من خلال تعزيز التدخلات الإنمائية والتعمير بعد انتهاء النزاعات. وثمة أهمية حيوية لبناء قدرة المؤسسات المسؤولة عن تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملين للجميع على الصمود.

ومن المهم أيضا أن ندرك أن تنفيذ سياسات التنمية يتطلب تمويلا طويل الأجل. ولذلك، فإن ثمة دورا حاسما للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص في المساعدة في تمويل وتنفيذ التطلعات الإنمائية للبلدان الأفريقية بهدف تسريع تحقيق كل من خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

إن إقامة شراكات بين الشركاء المهمين في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام أمر محوري لتنسيق الجهود. ونشجع كيانات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التعاون الوثيق مع البلدان الأفريقية المتضررة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في تقديم المساعدة اللازمة بشأن سياسات التنمية التي تهدف إلى تخليص هذه البلدان من الهشاشة والنزاعات العنيفة.

وبينما نفكر في تأثير السياسات الإنمائية على إنهاء النزاعات والمعاونة في أفريقيا، علينا أيضا الإقرار بآثار العوامل الخارجية التي تؤثر على السياسات الإنمائية. فقد ثبت أن الجزاءات الانفرادية وغيرها من التدابير الاقتصادية القسرية، فضلا عن التدفقات المالية غير المشروعة، تشكل عقبات أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان القارة. ولا بد من التصدي لهذه العوائق بفعالية إذا كنا نريد للقارة الأفريقية أن تحقق كامل إمكاناتها الإنمائية والسلام والاستقرار.

ونعتقد أيضا أنه من الحكمة مواصلة المحادثات الرامية إلى تقييم تنفيذ الأنشطة المرتبطة بمبادرة إسكات البنادق. وبالإضافة إلى ضمان تنفيذ القرار 2457 (2019)، فإن خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا وآلية الرصد الخاصة بها توفران

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابيبا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أثر السياسات الإنمائية على تنفيذ خطة إسكات البنادق المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. يأتي هذا النقاش في وقته، حيث يصادف عام 2023 الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. ونقدر أيضاً الإحاطات الزاخرة بالمعلومات التي قُدمت هذا الصباح.

وعلى الرغم من آثار مرض فيروس كورونا والتحديات الأخرى متعددة الأبعاد، أحرزت القارة الأفريقية تقدماً ملموساً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ اعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، بما في ذلك مبادرة إسكات البنادق. وقد أحرز تقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال المشاريع التي تقودها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المكلفتان بتسريع تحقيق خطة عام 2063. وأحرز تقدم أيضاً من خلال تعزيز هيكل الحوكمة في أفريقيا لاستكمال منظومة السلم والأمن الأفريقية.

إن مبادرة إسكات البنادق هي مظهر من مظاهر رغبة الشعوب الأفريقية في إنهاء آفة النزاع العنيف والمعاونة في القارة سعياً لتحقيق الرخاء المشترك والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإن هذه المبادرة الجديرة بالثناء هي أحد المشاريع الرئيسية لخطة عام 2063، وهي مخطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. بيد أننا ندرك أن السعي لتحقيق الرخاء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية يتوقف على إنهاء النزاع العنيف والهشاشة وعدم الاستقرار في القارة الأفريقية، لأن السلام والتنمية متشابكان. وإزاء تلك الخلفية، اعتمد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية عدة أطر لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية بالتركيز في المقام الأول على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن ودوافعه، مع تحسين الحوكمة وبناء المهارات المطلوبة والقدرات المؤسسية. وتظل أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 هي الأطر الشاملة التي تقود ضرورات التنمية في القارة.

نقاط مرجعية مفيدة لتقييم التقدم المحرز في تأثير السياسات الإنمائية
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة
المتكلمين. على المبادرة.

في الختام، لا تزال جنوب أفريقيا عازمة على العمل بنشاط للوفاء
بتطلعات أفريقيا إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار بصورة دائمة
ونؤيد استمرار تركيز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على السلام
والأمن في القارة.
وتود موزامبيق أن تشكر جميع الوفود التي شرفتنا بمشاركتها في
هذه المناقشة المفتوحة على مختلف المستويات.
رفعت الجلسة الساعة 17/45.